الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون -تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

راكد خيرة

عروسي حفيظة

تحت عنوان:

دور الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة - دراسة تجارب دولية -

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. دحو عبد الكريم	**(أستاذ التعليم العالي -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. عبد الرحيم ليلى	**(أستاذ التعليم العالي -أ- جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا ومقررا**
أ. برازوم حكيمة	**(أستاذ مساعد -أ- جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنةالجامعية: 2025/2024.

الشكر والعرفان:

قال تعالى: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيد}

سورة إبراهيم، الآية: 7

أول شكر وامتنان للّه سبحانه وتعالى على ما أنعمه علينا من فضله وكرمه، وبتوفيق من الله تمت هذه الدراسة، وبإذنه وعونه تم تدوينها، فلك الحمد ربي كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

ثم نتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتنا المشرفة، الأستاذة الدكتورة عبد الرحيم ليلى، على مرافقتها إيانا في كل مراحل إنجاز هذه المذكرة وتوجيهاتها العلمية الثمينة وصبرها على مراجعة العمل وتقديم الملاحظات البناءة ودعمها المتواصل لإتمام هذا البحث.

كما نسدي تشكراتنا لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، الذين تكبدوا عناء قراءة هذه المذكرة بإتقان وتمعن، وبذلوا جهدا كبيرا في تدقيق محتواها العلمي.

ولا يفوتنا أن نخص بالشكر والعرفان أساتذتنا الكرام الذين رافقونا طوال مشوارنا الجامعي، وأسهموا في تكويننا العلمي، وما أحاطونا به من توجيه دعم وتحفيز.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنوره اهتدينا، وبتوفيقه مضينا، وبفضله أتممنا هذه المسيرة.

والصلاة والسلام على حبيبنا، وقائدنا، وشفيعنا، سيد الخلق محمد بن عبد الله، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

بكل حب وامتنان، أهدي ثمرة جهدي، سهري ونجاحي:

إلى من كان، بعد الله، سندي القوي وملاذي الآمن، إلى من دعمني بلا حدود، وأعطاني دون مقابل، وبذل من أجلي الغالي والنفيس، إلى من استمددت منه قوتي واعتزازي...

أبي رحمه الله

إلى من حملتني في بطنها وهناً على وهن، إلى من الجنة تحت قدميها، إلى رمز الصمود، الصبر والعطاء بلا حساب، إلى من كانت دعواتها زادي، وصبرها نوري، وابتسامتها راحتي، إلى من لا حياة لي بدونها، ملجئي وأماني...

أمي الحنون.

إلى ضلعي الثابت، وأمان أيامي، إلى من كانوا سندي في لحظات ضعفي، وفرحي في أوقات انكساري، إلى وجوهٍ أعرف فيها الطمأنينة، وقلوبٍ كانت لي عونًا ودعماً.

أخي عبد القادر، وأختيّ نعيمة وفاطمة، زوج أختي عبد القادر

حفظهم الله

إلى بهجة المنزل وبراءة الأيام **أبناء أختي الأعزاء**

إلى صديقة العمر ورفيقة الدرب الوفية **يسمين**

إلى من جمعتني بهن الأقدار فصرن أقرب الأحباب

صديقاتي الغاليات كلٌ باسمها..

خيرة

الإهداء

« وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ » [التوبة : 105]

الحمد لله الذي بفضله تحقق الغايات من بعد الاستعانة به وإنهاء الدرب بتوفيقه وتحقيق الحلم بفضله، لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات، لكنني فعلتها، فالحمد لله الذي يسر لنا البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه.

أهدي هذا النجاح لنفسي أولا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة، دمتم لي سندا لا عمرا، وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره والذي بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح، إلى من أحمل اسمه بكل فخر، من بذل الغالي والنفيس واستمددت منه قوتي واعتزازي بذاتي، من كان نعمة من الله وسندا لا يميل (**والدي العزيز حفظه الله**)

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها، من دعمتني بلا حدود يا من اختصر الله فيها كل معاني الرحمة والحنان، كل لحظه نجاح لي هي انعكاس لتعبك أدامك الله فرحة في عمري (**والدتي العزيزة حفظها الله**)

إلى إخوتي الأعزاء **عماد الدين، عبد الغني، عبد المالك وأختي الوحيدة ريتاج** حفظهم الله ووفقكم.

إلى صديقاتي اللواتي جعلن هذه الرحلة أكثر متعة وأقل صعوبة، شكرا لكل كلمة مشجعة ولكل الذكريات الجميلة التي صنعناها معا.

وأخيرا من قال أنا لها نالها، وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها، فالحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وأملا إلا وأغرقني سرورا وفرحا ينسيني مشقتي.

حفيظة

قائمة المحتويات

الشكر والعرفان: أ

الإهداء ب

الإهداء ج

قائمة الجداول ز

قائمة الأشكال ح

قائمة المختصرات ط

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والحوكمة الرقمية

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة 8

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة 8

أولا: تعريف التنمية المستدامة 8

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة 9

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة..... 10

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومبادئها 11

أولا: أبعاد التنمية المستدامة 11

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة..... 14

المطلب الثالث: مقومات ومعوقات التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها 15

أولاً: مقومات التنمية المستدامة 15

ثانياً: معوقات التنمية المستدامة 16
ثالثاً: مؤشرات قياس التنمية المستدامة 16
المبحث الثاني: مدخل نظري للحوكمة الرقمية 18
المطلب الأول: نشأة الحوكمة ومراحل التحول نحو الحوكمة الرقمية 18
أولا: نشأة الحوكمة 18
ثانيا: مراحل التحول نحو الحوكمة الرقمية 19
المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة الرقمية، أهدافها وفوائدها 20
أولا: تعريف الحوكمة الرقمية 20
ثانيا: أهداف الحوكمة الرقمية 21
ثالثا: فوائد الحوكمة الرقمية 22
المطلب الثالث: خصائص وأهمية الحوكمة الرقمية 23
أولا: خصائص الحوكمة الرقمية 24
ثانيا: أهمية الحوكمة الرقمية 25
المبحث الثالث: أثر الحوكمة الرقمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 27
المطلب الأول: استراتيجيات ومتطلبات تطبيق الحوكمة الرقمية 27
أولا: استراتيجيات تطبيق الحوكمة الرقمية 27
ثانيا: متطلبات تطبيق الحوكمة الرقمية 29
المطلب الثاني: أهمية الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 31
المطلب الثالث: علاقة الحوكمة الرقمية بالتنمية المستدامة 32

خلاصة الفصل 37

الفصل الثاني: واقع الحوكمة الرقمية في بعض الدول العربية

المبحث الأول: مشروع الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية 40

المطلب الأول: واقع الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية من خلال مؤشرات الأمم المتحدة 40

المطلب الثاني: استراتيجية تطبيق الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية 41

المطلب الثالث: تطبيقات الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية 42

المبحث الثاني: مشروع الحوكمة الرقمية في مصر 47

المطلب الأول: واقع الحوكمة الرقمية في مصر من خلال مؤشرات الأمم المتحدة..... 47

المطلب الثاني: الجهود المصرية لدعم التوجه نحو الحوكمة الرقمية..... 48

المطلب الثالث: تطبيق الحوكمة الرقمية في مصر 48

المبحث الثالث: مشروع الحوكمة الرقمية في الجزائر 54

المطلب الأول: واقع الحوكمة الرقمية من خلال مؤشرات الأمم المتحدة 54

أولاً: مؤشر تطور الحوكمة الرقمية (EGDE)..... 54

ثانياً: مؤشر نضوج الخدمات الحكومية (GEMS) 55

المطلب الثاني: تطبيقات الحوكمة الرقمية في الجزائر 56

المطلب الثالث: رهانات الرقمنة في الجزائر (التحديات والفرص)..... 61

خلاصة الفصل 63

خاتمة 64

الملخص

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع الصحة في المملكة العربية السعودية	41
(2-2)	إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية	42
(2-3)	إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع العدل في المملكة العربية السعودية	43
(2-4)	إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع الصحة في مصر	47
(2-5)	إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع التعليم في مصر	48
(2-6)	إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع العدل في مصر	49
(2-7)	إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع الصحة في الجزائر	54
(2-8)	إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع التعليم في الجزائر	56
(2-9)	المنصات الجديدة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال سنة 2025 في الجزائر	57

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	ركائز التنمية المستدامة	10
(2-1)	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	11
(3-1)	مراحل التحول نحو الحوكمة الرقمية	19
(4-1)	نسب مؤشر GEMS في بعض الدول العربية (الجزائر)	53

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
D-Governance	الحوكمة الرقمية
HI	البنية التحتية للاتصالات
EGDI	مؤشر تطور الحوكمة الرقمية
GEMS	مؤشر نضج الخدمات الحكومية
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

مقدمة

تشهد المجتمعات المعاصرة تحولات جذرية فرضتها الثورة الرقمية، التي أسهمت في جعل الرقمنة أحد المحركات الأساسية لتطوير مختلف القطاعات، وإعادة صياغة أنماط العمل الإداري وأساليب تقديم الخدمات العمومية، ممّا أدى إلى تقليص الوقت، الجهد، والتكاليف، وفي هذا الإطار برز مفهوم الحوكمة الرقمية بوصفه إطاراً تنظيمياً حديثاً يسعى إلى تحقيق الشفافية، الكفاءة، والمساءلة عبر توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير الشأن العام وإدارة الموارد بشكل أكثر فعالية.

وقد أصبحت الدول على قناعة بأن التنمية المستدامة تمثل الحل الأمثل لمواجهة مشكلات التخلف، وتشكل السبيل الوحيد لضمان مقومات الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية، إذْ تسعى إلى تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد، بفضل اعتمادها على الرشادة والعقلانية في استغلال الموارد الطبيعية، المادية، والتقنية، ومن هنا فإن جوهر التنمية المستدامة يكمن في التفكير الاستراتيجي لمصلحة الأجيال القادمة.

بات جلياً أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعد من العوامل الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة والمستويات، إذ تستمر الدول في توجيه الاستثمارات نحو تطوير هذه التكنولوجيات مستندة إلى مفهوم الحوكمة الرقمية، التي توفر أدوات حديثة لإدارة البيانات، تحسين الخدمات العمومية، وتسهيل المشاركة الفعالة للمواطنين.

وقد انعكس هذا التوجه بشكل إيجابي على جهود تحقيق التنمية المستدامة، حيث تمكنت الدول التي اعتمدت نماذج متقدمة من الحوكمة الرقمية من تحقيق نتائج ملموسة في مجالات حيوية، من بينها: الحد من الفقر، تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

بناءً على ما سبق، تبرز الحاجة الملحة إلى دراسة دور الحوكمة الرقمية في دعم جهود التنمية المستدامة، من خلال تحليل المفاهيم والأسس النظرية ذات الصلة، واستعراض أبرز التجارب التطبيقية بهدف فهم الكيفية التي تسهم بها التحولات الرقمية في تحقيق الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية للتنمية.

أولا: إشكالية الدراسة

مع التطورات التكنولوجيا المتسارعة، أصبحت الحوكمة الرقمية إحدى الأدوات المحورية في تحسين أداء الحكومات وتعزيز قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن نجاح هذا التوجه يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لمدى جاهزيتها الرقمية، ولمعرفة ذلك جاءت الإشكالية في السؤال الرئيسي كالتالي:

كيف تساهم الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل من المملكة العربية السعودية، مصر، والجزائر؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية أبرزها:

– ما المقصود بالحوكمة الرقمية؟ وماهي أهدافها؟ وكيف يمكن للحوكمة الرقيمة أن تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها؟

– هل تساهم الحوكمة الرقيمة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في كل من المملكة العربية السعودية، مصر، والجزائر؟

ثالثا: الفرضيات

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية، وبهدف الإجابة عنها وما تضمنته من أسئلة فرعية، سيتم صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

– يمكن للحوكمة الرقمية أن تسهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، من خلال تعزيز الشفافية، تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتسهيل المشاركة المجتمعية في صنع القرار.

– تختلف درجة مساهمة الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة باختلاف مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية والسياسات الحكومية الداعمة في كل دولة.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع ذاته، إذ يتناول مفهوماً يعد من أبرز المواضيع الحديثة التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين، ويرجع ذلك إلى التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم، فقد أصبحت الحوكمة الرقمية عنصراً أساسياً محورياً لضمان إدارة فعالة وشفافة داخل المؤسسات، ما يجعل من دراستها وتحليل دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضرورة ملحة تواكب مستجدات العصر وتدعم الجهود الإصلاحية في الإدارة العمومية.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الجوانب الهامة الآتية:

- التزود بقاعدة نظرية في مجال الحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة؛
- إبراز العلاقة النظرية بين الحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة؛
- المقارنة بين كل من تجربة المملكة العربية السعودية، مصر، والجزائر في مجال الحوكمة الرقمية؛
- إبراز مدى مساهمة الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل من المملكة العربية السعودية، مصر، والجزائر.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

إن دوافع وأسباب اختيار الموضوع تكمن في عدة أمور ما يلي:

- رغبة الباحثتين في دراسة الموضوع؛
- ارتباط الموضوع بتخصص الباحثتين؛

– أهمية الموضوع العلمية، نظراً لارتباطه بين مفهومي الحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة، وهما من أهم القضايا المعاصرة؛

– اليقين الشخصي بضرورة انتقال الحكومات من النمط التقليدي إلى النمط الرقمي لما لها من دور في المساهمة في تحقيق رفاه ورقي المجتمع حاضراً ومستقبلاً؛

– الرغبة في إثراء موضوع الحوكمة الرقمية والذي يبقى موضوعاً مهماً يستحق البحث والدراسة فيه.

سابعا: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في:

1. **الإطار الزماني:** كانت حدود الدراسة الزمانية خلال الفترة (2020–2025).
2. **الإطار المكاني:** تنحصر الدراسة في كل من المملكة العربية السعودية، مصر، والجزائر، باعتبارها نماذج لدول عربية تبنت مشاريع الحوكمة الرقمية.

ثامنا: منهج الدراسة

تماشياً مع طبيعة الموضوع ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة، سيتم الاعتماد في الدراسة النظرية على المنهج الاستنباطي، من خلال عرض وتحليل المفاهيم المتعلقة بالحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة وتحديد العلاقة بينهما، أما في الجانب التطبيقي، فسيتم الاعتماد على المنهج المقارن، وذلك بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب المملكة العربية السعودية ومصر وكذا التجربة الجزائرية في مجال تطبيق الحوكمة الرقمية، بما يسمح باستخلاص معطيات تحليلية يمكن الاستفادة منها في دعم الجهود الرامية إلى تطوير نموذج جزائري فعال، يسهم في تعزيز دور الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تاسعا: الدراسات السابقة

في إطار فهم العلاقة بين الحوكمة الرقمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة كان من الضروري الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت كلا المفهومين سواءً بشكل منفصل أو في إطار تكاملي، وقد تنوعت هذه الدراسات من حيث المنهجية، والمجال الجغرافي، ودرجة التعمق، ما يوفر أرضية علمية لمقارنة النتائج واستكشاف الفجوات الرقمية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، فيما يلي عرض وتحليل لأهم الدراسات ذات الصلة:

1. الدراسة الأولى

– بوفتاح بلقاسم وقطاف عبد القادر، **دور** الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة المملكة العربية السعودية (2020–2024)، هو عبارة عن مقال في مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية 2021، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة المملكة العربية السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– الحوكمة الرقمية في السعودية لعبت دوراً مهماً في تحسين تقديم الخدمات العامة وزيادة الشفافية والكفاءة؛

– تم تفعيل التحول الرقمي عبر تطوير المنصات الإلكترونية في مختلف القطاعات؛

– الحوكمة الرقمية حسنت من فعالية العمل الإداري وأتاحت للمواطنين التفاعل مع مختلف القطاعات الحكومية بشكل أيسر.

2. الدراسة الثانية

كريمة محمد الصغير محمد، أهمية الحوكمة الرقمية في مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد – هو عبارة عن مقال في مجلة علمية محكمة 2023، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– حققت الحكومة المصرية تقدماً كبيراً في مؤشرات التحول الرقمي سواءً على المستوى المحلي أو الدولي، كما قامت بالعديد من الخطوات الهامة لدعم التحول الرقمي الحكومي والحوكمة الرقمية؛

– تساعد الحوكمة الرقمية في مصر بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة والإسراع في تحقيق أهدافها السبعة عشر.

3. الدراسة الثالثة

نعمة الله مهماه، الحوكمة الرقمية للإدارة العمومية في الجزائر، هو عبارة عن مقال في مجلة إدارة –المدرسة الوطنية للإدارة– الجزائر، 2024، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الآليات والتقنيات الحديثة التي اعتمدتها الجزائر لتطبيق الحوكمة الرقمية.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تسير بخطى ثابتة نحو تبني الحوكمة الرقمية كجزء من استراتيجيتها للتحول الرقمي المستدام، وأظهرت النتائج أن تطبيق الحوكمة الرقمية في الإدارة العمومية الجزائرية، تساهم في تحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية، كما بينت الدراسة أن التحديات الرئيسية تشمل الحاجة إلى تطوير البنية التحتية ورفع كفاءة الكوادر البشرية.

4. الدراسة الرابعة

Lubis, Sandi, Eko Priyo Purnomo, Jamaluddin Ahmad Lado, and Chin–Fu Hung. (2024) "Electronic Governance in Advancing Sustainable Development Goals through Systematic Literature Review." Discover Global Society, ، الحوكمة الإلكترونية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة خلال مراجعة منهجية للأدبيات، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الحوكمة الرقمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك إبراز الكيفية التي يمكن من خلالها لتقنيات الحوكمة الإلكترونية في إسهام تحقيق الأهداف.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– توجد علاقة متبادلة بين الحوكمة الرقمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك المتعلقة بالحكم الرشيد والتعليم والصحة والخدمات العامة؛

– الحوكمة الإلكترونية تساهم بشكل فعال في تحسين الشفافية، تقليل البيروقراطية وتعزيز المشاركة المجتمعية.

ما يميز هاته الدراسة عن الدراسات السابقة هو اعتمادها على المقارنة بين ثلاثة دول عربية (المملكة العربية السعودية، مصر والجزائر) وتحليلها للعلاقة بين الحوكمة الرقمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل قطاعات حيوية تمس حياة المواطن بشكل مباشر، كالصحة، التعليم والعدل.

عاشرا: صعوبات الدراسة

–عدم توفر معلومات من طرف المؤسسات لإنجاز الدراسة الميدانية؛

–حسب اطلاعنا لم نتوصل إلى دراسات سابقة متنوعة، إذ أن جل ما توصلنا إليه يتمثل في المقالات الأكاديمية لا غير.

الحادي عشر: هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع، والإجابة على الإشكالية الرئيسية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين فصل نظري وآخر تطبيقي، حيث:

تناولنا في **الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي للحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة، الذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري للتنمية المستدامة، وفي الثاني مدخل نظري للحوكمة الرقمية، أما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة أثر الحوكمة الرقمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بينما ركزنا في الفصل الثاني على دراسة واقع الحوكمة الرقمية في كل من المملكة العربية السعودية، مصر، والجزائر من خلال التطرق إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تناولنا مشروع الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية، وفي المبحث الثاني: مشروع الحوكمة الرقمية في مصر، أما المبحث الثالث قمنا بدراسة مشروع الحوكمة الرقمية في الجزائر.

تمت حوصلة هذا العمل بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثتين، عبر اختبار صحة الفرضيات، وكذا أبرز المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تكون ضرورية لإنجاح مشاريع الحوكمة الرقمية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والحوكمة الرقمية

في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها العالم، برزت الحوكمة الرقمية كأحد المداخل الحديثة التي تسهم في بناء الثقة وتعزيز كفاءة المؤسسات، لاسيما في سياق السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في مختلف القطاعات، أصبحت الحوكمة الرقمية خياراً استراتيجياً للعديد من الدول، بهدف دعم جهود التنمية ضمن رؤية هيئة الأمم لعام 2030.

انطلاقاً من هذا التوجه، أصبحت الحاجة ملحة لتبني استراتيجيات حوكمة ترتكز على مبادئ الشفافية، المساءلة، الإفصاح، والمشاركة الفعالة، مما تساهم في تحسين جودة اتخاذ القرارات، وتخفيف الأعباء الإدارية والتنظيمية لضمان إدارة فعالة ومستدامة.

وفي هذا الإطار يسهم هذا الفصل في مناقشة العلاقة بين الحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة، من خلال ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

المبحث الثاني: مدخل نظري للحوكمة الرقمية

المبحث الثالث: أثر الحوكمة الرقمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة مفهوماً أساسياً في العصر الحديث، وهي عبارة عن نهج متكامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، التقدم الاجتماعي، وحماية البيئة من خلال تبني استراتيجيات مستدامة، تكمن في تحقيق تنمية شاملة تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار والازدهار على المدى الطويل.

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة كالتالي:

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

أولا: تعريف التنمية المستدامة

يوجد عدة تعاريف للتنمية المستدامة فنذكر أهمها:

1. عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها" التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها"[1]، كما أنها تعني صيانة الموارد والبعد عن تبديدها، إضافة إلى العمل على تنمية هذه الموارد وتطويرها وإيجاد البدائل السليمة للموارد التي تتعرض إلى خطر الاضمحلال أو النفاذ[2].

2. عرفت التنمية المستدامة من قبلEdward Barbier "بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية، مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر من الأضرار والإساءة البيئية[3].

3. عرّف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها "العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"، من الواضح أن هذا التعريف يركز على البعد الرأس مالي وضمان تنميته أو

أنظر في ذلك:

[1]– جريو محمد الأمين، دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020، ص 88.

[2]– نسيسة فاطمة الزهراء وآخرون، الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ط: 01، دار ألفا للوثائق، الجزائر، 2019، ص 02.

[3]– أحمد صلاح محمد طه وآخرون، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التجارب الدولية "دراسة حالة مصر"، المركز الديمقراطي العربي، 2018، متاح على الرابط: http://www.democraticac.de، تاريخ الاطلاع: 2025/03/17، على الساعة: 12:00.

ثباته بما لا يؤثر على حصص الأجيال القادمة، مع ترخيص مبادئ العدالة في الحصول على الفرص التنموية[1].

4. وقد قدم المشرع الجزائري تعريفاً للتنمية المستدامة، حيث جاء في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 3-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424هـ الموافق ل 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها" التوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية القابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية[2].

بناءً على ما ورد في التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج **تعريفاً شاملاً** للتنمية المستدامة، حيث تعرف على أنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وتقوم على تبني استراتيجيات وسياسات تضمن الاستخدام الرشيد للموارد، العدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي المستدام، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار والازدهار على المدى الطويل".

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

تتسم التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص نذكر منها[3]:

1. إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً خاصة في المجال الطبيعي والمجال الاجتماعي؛
2. تتوجه أساساً لتلبية احتياجات الطبقة الفقيرة، أي أنها تسعى للحد من الفقر؛
3. تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية مع المحافظة على الحضارة الخاصة بكل المجتمع؛
4. تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛
5. ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛

---

[1]– بايزيد علي، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها ومؤشرات قياسها "حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد:06، العدد:02، 2022، ص 275.

[2]- العربي حجام وسميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد: 06، العدد: 02، 2019، ص 127.

[3]– علي سعد عمران، التربية البيئية والتنمية المستدامة بين السياسات الاقتصادية للدول والتحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية للمشكلات البيئية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2021، ص 66.

6. تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول: فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية في الغذاء، الملبس، التعليم، والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛

7. تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواءً عناصره ومركباته الأساسية، كالهواء والماء مثلاً، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضاً الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى، في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنفيذها بما يضمن استمرار الحياة؛

8. تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختبار التكنولوجي، ويجعلها تعمل داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة[1].

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة

هناك سبعة عشر هدف للتنمية المستدامة أطلقتها الأمم المتحدة في عام 2015 لخلق مستقبل أكثر استدامة وعدالة للجميع الممثلة في[2]:

1. القضاء على الفقر؛
2. القضاء على الجوع؛
3. تعزيز الصحة الجيدة والرفاهية؛
4. توفير التعليم الجيد؛
5. معالجة المساواة بين الجنسين؛
6. توفير المياه النظيفة والصرف الصحي؛
7. توفير الطاقة المستدامة وغير المكلفة؛
8. التوظيف المقبول والنمو الاقتصادي؛
9. بناء الصناعة والابتكار والبنية الأساسية؛
10. الحد من عدم المساواة؛
11. إنشاء مدن ومجتمعات مستدامة؛
12. تعزيز الاستهلاك والإنتاج والمسؤولين؛
13. اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ؛

[1]- عادل غزال، المكتبات ومراكز المعلومات في ظل التنمية المستدامة 2030، Face Library، الجزائر، 2019، ص ص 12.11.

[2] - Lubis, Sandi, Eko Priyo Purnomo, Jamaluddin Ahmad Lado, and Chin-Fu Hung. "Electronic Governance in Advancing Sustainable Development Goals through Systematic Literature Review." Discover Global Society vol: 02, no: 77, 2024, p05. https://doi.org/10.1007/s44282-024-00102-3.pdf

14. الحفاظ على الحياة تحت الماء؛
15. الحفاظ على الحياة على الأرض؛
16. تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية؛
17. تعزيز الشركان من أجل التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومبادئها

يتضمن هذا المطلب كل من أبعاد التنمية المستدامة ومبادئها الموضحة كالتالي:

أولا: أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تنمية لا ترتكز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعمل على إرضاء الاحتياجات البشرية وتحقيق المنفعة العامة.

وقبل التطرق إلى الأبعاد لابد من الإشارة إلى الركائز الثلاثة التي تبنى عليها التنمية المستدامة وفقاً لتقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ألا وهي: (الاقتصاد، البيئة، المجتمع)، الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): ركائز التنمية المستدامة

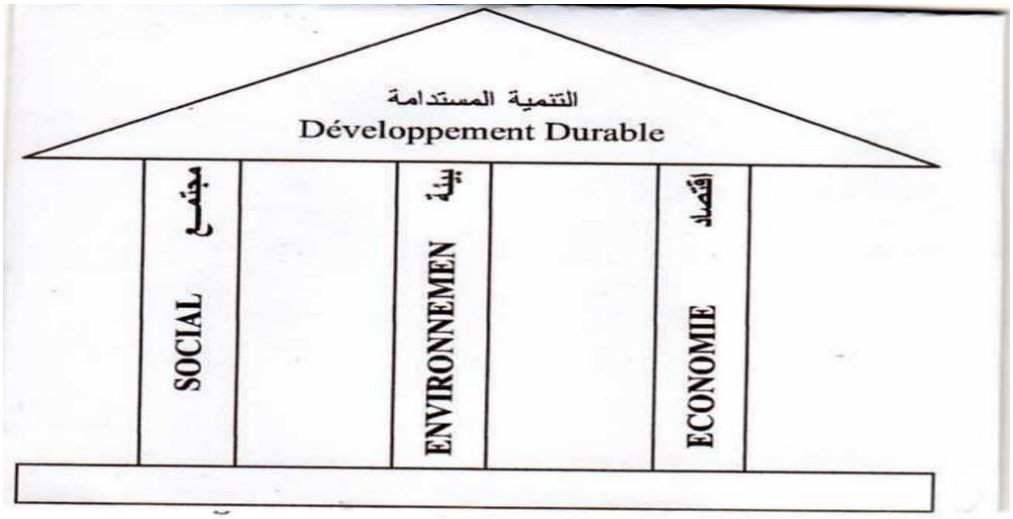

المصدر: العربي حجام وسميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد: 06، العدد: 02، 2019، ص 127.

1. تتلخص أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد أساسية متداخلة ومترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد الموضحة في الشكلين التاليان:

الشكل رقم (1-2): تداخل أبعاد التنمية المستدامة

المصدر: حازم ساسي، أهداف وأبعاد التنمية المستدامة: التداخل والتأثير، المجلة الدولية للتراث في الثورة والتمويل الإسلامي، المجلد: 02، العدد:02، 2021م، ص 75.

أ. البعد البيئي:

يشمل البعد البيئي للتنمية المستدامة الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ بها بغرض الاحتياط والوقاية ويتمحور البعد البيئي حول عدة عناصر وهي[1]:

- النظم الإيكولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع الإيكولوجي؛
- الإنتاجية البيولوجية؛
- القدرة على التكيف.

ب. الاجتماعي:

الهدف الأساسي والمحوري للتنمية المستدامة هو استمرارية الحياة الإنسانية بمكوناتها الاجتماعية والثقافية في ظل الإنصاف والعدالة وتكافؤ الفرص، وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي[2]:

- المساواة في التوزيع؛
- المشاركة الاجتماعية؛
- التنوع الثقافي.

[1]- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص 172.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 133.

ج. البعد الاقتصادي:

إن سكان الدول الصناعية يستنزفون من الموارد الطبيعة أضعاف ما يستخدمه سكان الدول النامية، وبالتالي فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية تعني إجراء تخفيضات مضطردة في مستويات الاستهلاك وأنماطه المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وقد يكون ذلك بإجراء تحسينات على كفاءة الاستخدام أو تغيير أنماط المعيشة ولابد من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية.

وتقع على الدولة الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لتملكها الكوادر البشرية والفنية والمادية، ما يمكنها من استخدام تكنولوجيا أنظف وتتطلب التنمية المستدامة الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وفي فرص الرعاية الصحية، وتحسين فرص التعليم وإتاحة فرص أوسع لحيازة الأراضي للفقراء[1].

2.بلإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السابقة هناك من يضيف أبعاد ثانوية تتمثل في ثلاثة أبعاد أيضاً وهي:

أ. البعد السياسي:

يؤدي البعد السياسي إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تجسد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية، إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي المصداقية والثقة وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة[2].

ب. البعد البشري:

تتطلب التنمية المستدامة تحقيق تقدم كبير في سبيل تلبية احتياجات النمو السكاني الذي يفرض ضغوطاً على الموارد الطبيعية، كما أن توزيع السكان وتركزهم في الحضر له تأثيرات سلبية، تفرض تنمية ريفية نشيطة لإبطاء حركة الهجرة إلى المدن وتنمية الموارد البشرية، من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية والوفاء بالحاجات البشرية الأساسية، وتوفير المياه النظيفة، والاستثمار في رأس المال البشري، حتى يساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، فمثلاً يساهم التعليم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة لما يتوفر عليه من مزايا من سرعة وسهولة الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى أهمية دور المرأة لأن الاهتمام بتعليمها وتقديم الخدمات الصحية لها من شأنه أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة[3].

ج. البعد التكنولوجي (التقني):

---

[1]– عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص ص 196.195.

[2]- خبابة عبد الله، المرجع السابق، ص 133

[3]– إلياس سي الناصر، دور التكنولوجيا الحديثة للاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد:07، العدد:02، 2020، ص 1643.

إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفل، تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجيا إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخلياً، فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، فإنه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف الموارد إلى تكنولوجيا تكثيف المعلومات، وهذا يعني التحول من الاعتماد على المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه وعليه فإن العملات الاقتصادية الأساسية الثلاثة المتمثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة وهي صيانة الموارد[1].

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ المتمثلة في[2]:

1.**استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:** يعد أسلوب النظم شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ولذلك فالبيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ماهي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أي تغيير يطرأ على هذا النظام الفرعي سوف يؤثر مباشرة على محتويات النظم الأخرى.

2. **مبدأ المحافظة على البيئة:** يجب المحافظة على حياة المجتمعات، من خلال الاهتمام بالجوانب البيئية للإنسان، ومكافحة كل ما هو مضر بالبيئة، وتشجيع الدول الأخرى على الاستغلال الأفضل لمواردها باعتبار التيسير البيئي ورأس المال الطبيعي.

3. **المشاركة الشعبية:** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات في اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار خصوصاً في مجال التخطيط، وهذا يعني أنها تنمية تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي فالوطني، تكمن في دور الحكومات المحلية والمجالس البلدية وحاجات المجتمع المحلي.

4. **الحفاظ على الميراث الثقافي:** إن الميراث الثقافي في أي مكان أو دولة، يساهم في المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع من خلال احترام القيم العامة للمجتمع مع مراعاة مميزات التنمية المستدامة، فهو بذلك يهتم بتأمين الهوية الثقافية للمجتمع.

5. **الصحة ونوعية الحياة الجيدة:** تحسين نوعية الحياة للأفراد هي مركز التنمية المستدامة وهدفها من خلال إشباع حاجات الأفراد الحالية والمستقبلية.

---

[1]– بايزيد على، المرجع السابق ص 280.

[2]- وهيبة بوربعين، التنمية المستدامة ونمذجة ظاهرة الفقر، دار الأيام، الأردن، 2020، ص 24.

المطلب الثالث: مقومات ومعوقات التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها

تعد التنمية المستدامة كعملية اقتصادية واجتماعية وسياسية ترتكز على الاستمرارية، كما أنها تقوم على مجموعة من الأسس والمقومات الأساسية لبناء منظومة التنمية المستدامة والتي سنوضحها في الفرع الأول أما في الفرع الثاني فسنبين مجموعة المعوقات التي تواجهها التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها في الفرع الثالث كالآتي:

أولاً: مقومات التنمية المستدامة

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة يجب توفر عدد من المقومات التي تشكل مرتكزات للتنمية المستدامة والتي من أهمها:

1. **الكادر الإداري الناجح:** يعد الكادر الإداري الناجح أساساً لنجاح مشروعات التنمية، حيث يجب أن يكون لديه القدرة على إدارة هذه المشروعات بكفاءة، ويفضل أن يتكون الكادر الإداري من أفراد داخل المجتمع نفسه، حيث يمتلكون فهماً أعمق لاحتياجات وتحديات المجتمع.
2. **الدعم المالي:** يلعب الدعم المالي دوراً حاسماً في استمرارية المشروعات التنموية، فهو يساهم في تمويل أنشطة التنمية وتحقيق الأهداف المحددة، ويجب أن يكون هذا الدعم مستمداً ومستقراً لضمان استمرارية المشاريع على المدى الطويل[1].
3. **الاعتماد على الذات بالإضافة إلى التعاون بين الدول لحل المشكلات البيئية العالمية:** يجب على كل دولة لكي تحقق التنمية المستدامة أن تتعايش مع بيئتها في إطار الاعتماد على الذات داخل الحدود الوطنية وضمن القيود التي يفرضها تواجد الموارد الطبيعية، وبما يتيح الانسجام بين الحاجات والرغبات للدول والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، كما أن التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة يعد أمراً لازماً لدفع عملية التنمية المستدامة نحو الأمان.
4. **التكنولوجيا النظيفة:** لتحقيق التنمية المستدامة لابد من تكنولوجيا مناسبة للبيئة، اضرارها قليلة وتكون أكثر قدرة للمحافظة على الموارد الطبيعية والطاقة وتولد أقل قدر من النفايات، وذلك أن التنمية المستدامة تتعارض مع التكنولوجيا المضرة بالبيئة الأمر الذي يفرض على الدول النامية استيراد تكنولوجيا نظيفة ليس لها أي تأثير سلبي على الانسان والبيئة، وأن تحرص دائماً على تطوير مهاراتها الذاتية بالتعامل مع التكنولوجيا مما يساعد على اكتساب مهارات تقنية تؤمن لها القدرة على تطوير وإنتاج تكنولوجيا محلية

أنظر في ذلك:

[1]- ليث حمدي عبد الله الطالب، خصائص التنمية المستدامة ومقومات استمراريتها، عرض تقديمي، جامعة الموصل، 2024، ص ص02.01. متاح على الرابط: https://doi.org/10.13140/RG.2.2.18431.18082، تاريخ الاطلاع: 2025/05/17، على الساعة: 16:06.

نظيفة[1].

ثانيا: معوقات التنمية المستدامة

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب توفر الجدية وبعد النظر في التفكير من أجل مواجهة المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، وفيما يلي سنبين المعوقات التي تواجهها[2]:

1.**التحديات الاقتصادية:** المتمثلة في الفقر وانخفاض الدخل وضعف الإنجاز في مجالات التعليم، الصحة والتغذية والإسكان، ضعف الإنتاجية والقدرة الابتكارية واستنزاف الموارد الطبيعية وضعف رأس المال المتاح للاستثمار للنهوض بالقطاع الإنتاجي وانتشار البطالة.

كما تشكل الديون وخدماتها عبئاً على اقتصاديات عدد كبير من دول العالم الثالث وتحول دون نجاح الخطط التنموية المستديمة، وتؤثر سلباً في مجتمعات تلك الدول.

2.**التحديات التقنية:** التي تظهر في تدني مؤشرات البحث والتطوير، إذّ يعد البحث العلمي والتكنولوجيا المتطورة من العوامل التي تساهم بشكل كبير في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وذلك للدور الذي تلعبه المعارف العلمية في تحسين القدرات الإنتاجية ومن ثم رفع المستويات المعيشية وتقليل نسبة الفقر.

3.**التحديات البيئية:** والتي تتمثل في ظاهرة الجفاف والتصحر والندرة في الأراضي الصالحة للزراعة بسبب الظروف المناخية القاسية كالنقص الحاد في الموارد المائية وتلويثها والارتفاع بدرجات الحرارة ومعدل التبخر وتلوث الهواء وتراكم النفايات، كما تمثلت في الاستهلاك المفرط للموارد لذا ظهرت الحاجة إلى جعل أنماط الاستهلاك أكثر استدامة خاصة في الدول الصناعية التي تعمل على زيادة الرفاهية بغض النظر عن الأثار السلبية لعملية التطور.

4.**التحديات الأمنية:** المتمثلة في الإرهاب وعلاقته بالجريمة العالمية للمنظمة والمنازعات الدينية والعرقية والتي تعد من قضايا النزاع المسلح الكبرى.

4.**التحديات الاجتماعية:** المتمثلة في انعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات المختلفة.

ثالثاً: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تتمثل مؤشرات قياس التنمية المستدامة فيما يلي[3]:

---

[1]– عباس المفرج الفحل، التنمية المستدامة (أبعادها، قياسها، خصائصها، مقوماتها ومعوقاتها)، مجلة دراسات البصرة، العدد:48، 2023، ص 166.

[2]– المرجع نفسه، ص 167.

[3]– بوعتلي محمد، دور الحكومة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: قراءة في تجربة المملكة العربية السعودية من خلال هيئة الحكومة الرقمية، مقال ضمن أبحاث الملتقى الوطني حول جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الالكترونية في المؤسسة الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، 08–09 نوفمبر 2023 ص 08.

1. المؤشرات الاقتصادية:

- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً في التقارير الدولية والإقليمية لقياس مستوى التنمية وتقييم الاستدامة.
- **مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأس مالي في الاقتصاد الوطني وتطور حجم تراكم رأس المال فيه.
- **مؤشر الميزان التجاري للسلع والخدمات:** يوضح هذا المؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي ومستوى علاقاتها التجارية مع بلدان العالم المختلفة.

2. المؤشرات الاجتماعية: والمتمثلة في؛

- **مؤشر الفقر البشري:** يتركب هذا المؤشر من ثلاثة أبعاد هي: حياة صحية طويلة، المعرفة والأمية وتوفر الوسائل الاقتصادية؛
- **مؤشر التنمية البشرية:** يحسب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي: معدل العمر، المستوى المعرفي والمستوى المعيشي، ويعبر عن مدى توجيه الموارد المالية باتجاه التنمية البشرية.

3.المؤشرات البيئية: والمتمثلة في

- **مؤشر تلوث الهواء:** يقاس من خلال انبعاثات بعض الغازات كأكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت؛
- **تغير المناخ:** يقاس من خلال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- **المشاكل البيئية الحضرية:** تقاس من خلال حجم النفايات العمومية غير المدورة والتوسع على حساب الأراضي الزراعية.

المبحث الثاني: مدخل نظري للحوكمة الرقمية

أصبح موضوع الحوكمة الرقمية في الوقت الحالي من أهم المواضيع التي أثارت جدلًا كبيرًا، حيث تهدف إلى استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الرقمية بغرض تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة وضمان آمن ومستدام للبيانات والمعلومات الرقمية، وذلك من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة وتجسيد مبدأ الانفتاح الرقمي.

المطلب الأول: نشأة الحوكمة ومراحل التحول نحو الحوكمة الرقمية

أولا: نشأة الحوكمة

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرقي أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين وكذلك ما شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمة مالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

كانت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت بدول جنوب شرقي أسيا ومنها ماليزيا وكوريا واليابان عام 1997.

فقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من المؤسسات العملاقة لأزمات مالية كادت أن تطيح بها، مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل أصحاب العلاقة في المؤسسة، وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على المؤسسات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من الاستدانة، فاتجهت إلى أسواق المال، وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير الأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من المؤسسات في أزمات مالية.

وعلى غرار فضيحة شركة "إنرون" الأمريكية التي نجمت عن تساهل المدققين الخارجيين مع مجلس الإدارة، وعدم دقة التقارير المالية الصادرة عن الشركة، الأمر الذي أدى إلى انهيار شركة "إنرون"،

وضعت الجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية قواعد سربان–أوكسي عام 2002 لضبط عمل شركات المساهمة العامة[1].

وعلى هذا الأساس، قامت المنظمات الدولية والأجهزة الرقابية المختلفة بوضع مجموعة من المعايير والقواعد الإدارية والفنية من أجل تحسين مستوى الإدارة الرشيدة في المؤسسات في الوقت الحاضر، وتعد من آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري والمالي والتطوير المؤسسي، وتعزيز مبادئ العدالة والشفافية والإفصاح وإيجاد البيئة الرقابية الفاعلة وتعزيز المساءلة بتحقيق أهداف الشركات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص على حد سواء وهو ما أطلق عليه فيما بعد "الحوكمة" أو " الحاكمية"[2].

ثانيا: مراحل التحول نحو الحوكمة الرقمية

إن الحوكمة الرقمية تمر بمراحل نضوج وليست تغييرًا مفاجئاً لكل ما هو قائم وانطلاقاً من هذا المبدأ فقد قدم كل من (Layne and lee) نموذجاً مكون من أربع مراحل للتحول نحو الحوكمة الرقمية الموضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1–3): مراحل التحول نحو الحوكمة الرقمية

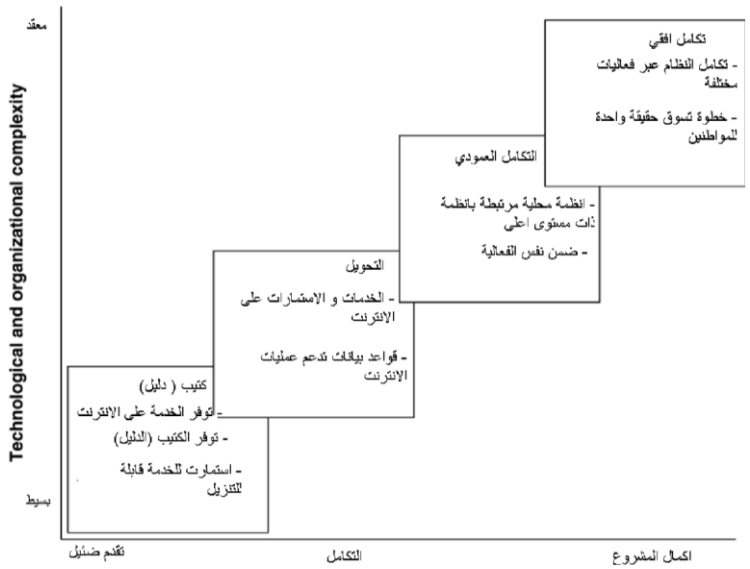

المصدر: كريم عادل عبيد، استراتيجيات الحكومة الرقمية وتطبيقاتها الذكية، ج: 01، ط: 01، دار البيان، ليبيا، 2022، ص 83.

[1]- مركز أبو ظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، ص ص 06.05. تم الاسترجاع من: https://arabgovernance.net.pdf، تاريخ الاطلاع: 2025/04/22، على الساعة: 08:45.

[2]– تركية بن سليمان بن ناصر السيابية، أثر الحوكمة الإلكترونية والنضج الرقمي على أداء المؤسسات الحكومية بسلطنة عمان، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الاعمال بكلية إدارة الأعمال في جامعة الشرقية، الأردن، 2022، ص 29.

1-**المرحلة الأولى كتيب الدليل (الإعداد):** تمثل هذه المرحلة الجهود الأولية للمؤسسات الحكومية للظهور على الأنترنت لتعريف المواطنين بنشاطاتها وطرق عملها، وفي الكثير من الأحيان تعرف بنشاطات كل دوائرها وأنواع الخدمات التي تقدم إلى المواطنين مع الاستمارات الواجب ملؤها للحصول على هذه الخدمات.

2-**المرحلة الثانية التحويل:** تسعى المؤسسات الحكومية في هذه المرحلة إلى إحالة قسم من أعمالها إلى المواطن، عبر السماح له بالتعامل مع قواعد بيانات المؤسسة وإدخال المعلومات المطلوبة عبر صفحات المؤسسة على الأنترنت، وبذلك يكون المواطن هو أحد المشاركين في إنجاز الخدمة، وهذا ما يساعد المؤسسة الحكومية في تقليص كلفة إنجاز هذه الخدمات.

3-**المرحلة الثالثة والرابعة التكامل العمودي والأفقي:** في هذه المرحلتين يجرى التركيز على إزالة التضارب في مصادر المعلومات التي تحصل عليها مؤسسات الحكومة المختلفة من المواطنين فمثلا شهادة الميلاد الشخصية تحتاجها مؤسسات الحكومة وليس المواطن، المواطن على علم كامل بتاريخ ومكان ميلاده، لكن مؤسسات الحكومة تحتاج أن توثق هذه المعلومات في مؤسسات مختلفة ولأسباب عدة، والحصول على المعلومات من مصدر واحد هو النجاح الذي ترغب فيه جميع المؤسسات الحكومية للوصول إلى ذلك يركز النموذج على ما يسمى ب" التكامل العمودي" و "التكامل الأفقي" في هاتين المرحلتين تتغير الخدمات إلى خدمات رقمية وتتحول العمليات الحالية على الأنترنت، ولكنه سيحدث تغيرات دائمة في طريقة عمل الحكومة في مجال تقديم خدماتها للمواطنين، لذا فإن مبادرات الحكومة للعمل إلكترونيا يجب أن تكون مصحوبة بإعادة مفهوم تقديم الخدمات العامة، وعلى هذا المدى البعيد سيتم إدراك المنفعة الكاملة للحكومة الرقمية فقط عندما تقترن هذه التغيرات التقنية بتغيرات تنظيمية[1].

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة الرقمية، أهدافها وفوائدها

أولا: تعريف الحوكمة الرقمية(D-Governance)

لا يوجد تعريف واضح ومحدد للحوكمة الرقمية حيث يوجد العديد من التعاريف التي تناولت هذا المفهوم ويمكن أن نشير في هذا الخصوص إلى عدة تعاريف نذكر منها:

1- تشير إلى توظيف التقنيات الحديثة وتكنولوجيات الاتصال لتحقيق أهداف ومبادئ الحوكمة، بحيث يتضمن ذلك تحويل المحتوى المعلوماتي بالمنظمات إلى محتوى رقمي، يدعم البنية الأساسية لتكنولوجيات المعلومات[2].

[1]- كريم عادل عبيد، المرجع السابق، ص ص 85.83.

[2]- بولغيب وليد، الحوكمة الرقمية كدعامة أساسية لتعزيز ممارسات الحوكمة الشركات خلال جائحة كورونا وما بعدها (دراسة حالة شركة تويوتا)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد:07، العدد: 01، 2022، ص 720.

2- هي استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتعزيز القيمة العامة من خلال المبادرات التي تقودها الحكومة داخل القطاع العام وكذلك من خلال التعاون الخارجي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين من العامة[1].

3-كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) على" أنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار شؤون بلد معين، وتشمل تعبير المواطنين عن مصالحهم وحصولهم على حقوقهم وممارسة واجباتهم القانونية"[2].

4-تعرف بأنها: "استخدام التكنولوجيا الرقمية في عمليات اتخاذ القرار والتفاعل مع المجتمع بهدف تعزيز الشفافية والمشاركة والنزاهة التي تسهم هذه الممارسات في تحسين جودة الخدمات المقدمة"[3].

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف **الحوكمة الرقمية:** بأنها عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير عمليات الحوكمة الرقمية من أجل تحسين فعالية وكفاءة المؤسسات العامة والخاصة، وتعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة، بما يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، باعتبارها أداة استراتيجية لربط التكنولوجيا بالحكم الرشيد، حيث توظف البيانات والمنصات الرقمية لتحسين التفاعل بين الحكومات والمواطنين، وضمان استخدام الموارد بشكل عادل وفعال.

ثانيا: أهداف الحوكمة الرقمية

تسعى الحوكمة الرقمية من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي[4]:

1- اتخاذ قرارات عمل متسقة وواثقة بناءً على بيانات جديرة بالثقة تتوافق مع جميع الأغراض المختلفة لاستخدام أصول البيانات داخل المؤسسة؛

2- استيفاء المتطلبات التنظيمية وتجنب الغرامات من خلال توثيق نسب أصول البيانات وضوابط الوصول المتعلقة بالبيانات؛

---

[1]- يوتشي تشن، إدارة الحكومة الرقمية القضايا، والتحديات، والحلول ت.ر: جعفر بن أحمد عبد الكريم العلوان، معهد الإدارة العامة، 2020، ص 24.

[2]- بوسعدية رؤوف، أثر الحكومة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد: 05، العدد: 01، 2022، ص 55.

[3]- سارة محمد الشماس، الحوكمة الرقمية رافعة نحو التنمية المستدامة في التعليم العالي الفلسطيني، متاح على الرابط: https://www.alquds.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/02، على الساعة: 18:00.

[4]- حمدي جليلة إيمان، دور الحكومة الرقمية في إنجاح وتفعيل التحول الرقمي -نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة-، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 05، العدد: 03، 2023، ص ص 854.853.

3- تحسين أمن البيانات من خلال إنشاء ملكية البيانات والمسؤوليات ذات الصلة؛

4- تحديد سياسات توزيع البيانات والتحقق منها بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالكيانات الداخلية والخارجية المعينة؛

5- استخدام البيانات لزيادة الأرباح؛

6- تعيين مسؤوليات جودة البيانات من أجل قياس ومتابعة مؤشرات الأداء الرئيسية لجودة البيانات المتعلقة بالأداء العام داخل المؤسسة؛

7- التخطيط بشكل أفضل من خلال عدم الاضطرار إلى تنقية وتنظيم البيانات لكل غرض من أغراض التخطيط؛

8- التخلص من إعادة العمل من خلال امتلاك أصول بيانات موثوقة وموحدة قادرة على خدمة أغراض متعددة في العمل؛

9- تحسين فعالية الموظفين من خلال توفير أصول البيانات التي تلبي عتبات جودة البيانات المطلوبة؛

10- التقييم والتحسين من خلال رفع مستوى نضج حوكمة البيانات مرحلة تلو الأخرى.

ثالثا: فوائد الحوكمة الرقمية

تتمثل أهم فوائد تطبيق الحوكمة الرقمية في[1]:

1. **السرعة:** أحد أبرز فوائد الحوكمة الرقمية لأنها تسرع إنجاز المهام، حيث أتاحت الهواتف الذكية والخدمات عبر الأنترنت إمكانية النقل الفوري لكميات كبيرة من البيانات في جميع أنحاء العالم وهذا الأمر يعني أنه من الممكن أن تعمل الحوكمة الرقمية على تسريع إنجاز الخدمات، وهي تمكن الشركات والأفراد أيضاً من الحصول على المعلومات بشكل أسرع وفي أي لحظة من اليوم مقارنة بالماضي.

2. **تقليل التكاليف:** تسهم الحوكمة الرقمية في تقليل النفقات إذ تستهلك الرسائل والسجلات المكتوبة وطريقة إنجاز الأشياء بالطريقة التقليدية الكثير من الوقت والجهد وإهدار الكثير من الأموال كذلك ومن ثم فإن استبدال هذه الطرق التقليدية، واستخدام الهواتف الذكية والانترنت يمكن أن يوفر الكثير من المال، وتلك واحدة من أبرز فوائد الحوكمة الرقمية.

[1]- بوفاتح بلقاسم وقطاف عبد القادر، دور الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة المملكة العربية السعودية (2020-2024)، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص لملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، 2021، ص 85.

3. **الشفافية:** هي إحدى أهم فوائد الحوكمة الرقمية التي تسهم في جعل جميع وظائف الأعمال شفافة كما أنها تتيح كذلك للمواطنين الاطلاع على جميع المعلومات التي يريدونها وقت ما يريدون بنقرة على الفأرة أو بلمسة أصبع.

4. **تعزيز التواصل:** يمكن أن يؤدي تطبيق الحوكمة الرقمية أيضا إلى تعزيز الاتصالات الأفضل بين الحكومة وقطاع الأعمال وتلك من بين المزايا التي يستفيد منها رواد الأعمال والمؤسسات الناشئة على نحو مخصوص إذْ يمكنها أن تتواصل بفعالية وتنافس تلك المؤسسات الكبرى الموجودة في السوق من أجل الحصول على صفقة ما وهو الأمر الذي يعني أن إحدى فوائد الحوكمة الرقمية تقليل الاحتكار وإتاحة مساحة للجميع، كما أنها تعمل في الوقت ذاته على صنع سوق مفتوح وشفاف واقتصاد أقوى.

5.بناء الثقة: تساعد الحوكمة الرقمية في بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين وهي عامل أساسي في الحوكمة الرشيدة، التي تسعى إلى استخدام الاستراتيجيات القائمة على الأنترنت لإشراك المواطنين بشكل عام.

6. **الكفاءة التشغيلية:** تسهم الحوكمة الرقمية في رفع الكفاءة التشغيلية بشكل عام، فمن خلال استخدام التقنيات الحديثة يمكن أداء المهام وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة مع توفير الكثير من الوقت والجهد، ما يتيح توجيههما (الوقت والجهد) إلى مهام أخرى أكثر نفعاً وفائدة.

7. **المساءلة:** إذا قررنا أن الشفافية هي إحدى فوائد الحوكمة الرقمية فالمؤكد أن ذلك سيقودنا إلى المساءلة، فمن مستلزمات الشفافية أن تكون هناك مساءلة للحكومات في حالة ارتكابها خطأ ما، يعني هذا أن الحوكمة الرقمية تعمل بشكل غير مباشر على تحسين الأداء، فشعور الحكومة بأنها موضوعة تحت نظر الشعب سيدفعها إلى تحسين الأداء بشكل مطرد، وهي لا تفعل ذلك مرغمة، بل على العكس؛ فهي نفسها التي أتاحت المعلومات للمواطنين أملاً في إعلامهم بكل شيء ومنحهم الفرصة والتعديل.

8. تقليل الفساد: لا يجمل بنا الحديث عن فوائد الحوكمة الرقمية من دون التطرق إلى تقليل الفساد إن لم يكن القضاء عليه فإذا كنا نتعامل مع آلات صماء وفي عصر رقمي أكثر ما يميزه هيمنة الرؤية، وكون كل شيء متاحاً ومعروفاً لدى الجميع، فهذا معناه أنه لم يعد للفساد فرصة ليعبر عن نفسه على موطئ قدم.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية الحوكمة الرقمية

تعد الحوكمة الرقمية أحد أهم مفاهيم الإدارة الحديثة فهي تمثل الإطار الذي ينظم العلاقة بين التكنولوجيا والإدارة بهدف تحقيق الكفاءة والشفافية وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتحسين جودة الخدمات، مما يساهم في تطوير الأداء المؤسسي ومواكبة التحول الرقمي.

أولا: خصائص الحوكمة الرقمية

للحكومة الرقمية عدة خصائص نذكرها كالآتي[1]:

1. **سرعة أداء الخدمات:** حيث إنه بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور حيث قلت الفترة الزمنية اللازمة لأداء خدمة ما، ويعود ذلك إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة ومن ثم يتم القيام بها في وقت محدد قصير على الموظف في أداء أعماله في نظام الإدارة التقليدية.

2. **تخفيض التكاليف:** يلاحظ أن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جداً من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية، هذا فضلاً على أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف وذلك للاطلاع عليه والتوقيع ما يفيد ذلك وإحالته إلى موظف آخر ومن شأن ذلك كله ارتفاع تكاليف أداء الخدمة وذلك نظراً لارتفاع أثمان وأسعار المواد اللازمة لأداء الخدمة.

3. **اختصار الإجراءات الإدارية:** لا شك أن العمل الإداري التقليدي السائد الأن يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان إلى موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب، هذا فضلا عن السمات التي تلحق بالموظف القائم بأداء الخدمة، والذي قد يحصل على إجازة أو لا يتواجد في مكان عمله ومن ثم يتعطل أداء الخدمة من يوم إلى آخر.

وللقضاء على هذه البيروقراطية فإنه إتباع طريقة الحوكمة الرقمية يمكن تبسيط هذه الإجراءات وإنجازها بسرعة وسهولة توفيراً للوقت والجهد والنفقات وذلك خاصةً فيما يتعلق بأماكن الإدارات وإعداد العاملين.

استنادا على ما سبق يتضح أهم خصائص الحوكمة الرقمية فيما يلي:

- إيجاد نماذج جديدة لحل المشكلات السياسية مثل إدارة اللقاءات السياسية عن طريق شبكة الأنترنت؛
- استخدام البريد الإلكتروني لإيجاد قنوات اتصال بين الحكومة ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وكافة الأطراف المشاركة في صنع القرار السياسي؛
- تنتقل مسؤولية تطوير المنظمات الحكومية إلى المواطن باعتباره مشاركاً في تقييم الأداء الحكومي للخدمات الحكومية الإلكترونية المقدمة على شبكة الأنترنت؛

[1]- طه طه شومان وآخرون، الحوكمة الرقمية ودورها في تحقيق الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في جامعة مطروح، مجلة مطروح للعلوم التربوية والنفسية، المجلد: 04، العدد: 06، 2023، ص 555.

- الشفافية بإتاحة المعلومات التفصيلية ومن ثم تحجيم الفساد الإداري وإعطاء المواطن الحق في مساءلة الحكومة؛
- توفير مصادر تمويل جديدة لمشروعات التنمية تستند إلى مشاركة منظمات الأعمال.

ثانيا: أهمية الحوكمة الرقمية

تكمن أهمية الحوكمة الرقمية فيما يلي[1]:

1. تعد الحوكمة الرقمية ذات أهمية للحكومات والمواطنين على سواء فهي تحسن العمليات التنظيمية للحكومات وتقدم معلومات أفضل وخدمات فعالة وتزيد من الشفافية لعمل الحكومة وتحد من الفساد كما تعزز المصداقية والسياسية والمساءلة فضلاً عن تعزيز الممارسات الديمقراطية من خلال المشاركة العامة والتشاور.

2. تعمل على توفير قنوات اتصال بين المنظمة وأصحاب العلاقة وتزيد مستوى الكفاءة والشفافية والعدالة، وتحسن من مستوى الأداء لتلبية احتياجات المجتمع وتوقعاته، واستدعاء مفاهيم المشاركة والمساءلة، وضمان الإدارة السريعة من خلال توفير المعلومات الفورية الدقيقة لمتخذي القرار، والتخلص من الأعمال الروتينية وتسيير الإجراءات.

3. تمنح الحوكمة فرصة لإعادة اكتشاف نفسها، والاقتراب من المواطنين واقامة تحالفات وشراكات أقوى مع مختلف الجماعات ذات المصلحة من خلال الفائدة والممارسة والمعرفة والاقتناع والاعتماد المتبادل في سياق برامج التنمية الوطنية.

4. تمثل المعيار الحقيقي لتطور البلد من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية ووسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات لربط كافة مؤسسات الدولة ودوائرها بنظام اتصال مميز يقضي على الروتين والفساد الإداري المالي ويعمل على إنجاز كافة معاملات الأفراد بسهولة ويسر.

5.إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال تمثل قيمة مضافة إلى المؤسسات فهي تعزز مكانتها وتكسبها ثقة أصحاب العلاقة وتزيد من قدراتها التنافسية، من خلال المشاركة الفعالة والشفافية في تقديم المعلومات والمساءلة، كما أنها تزيد من كفاءة الإدارة والتزامها بالقوانين، كما تمثل أداة فعالة للرقابة على

[1]- عاهد عبد القادر أبو عطا وعلاء سعيد عبد الفتاح حمدونة، الحوكمة الرقمية ودورها في تطوير الأداء المؤسسي للجامعات الفلسطينية العاملة بالمحافظات الجنوبية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مجلد: 43، العدد: 01، 2023، ص 49.

الأداء في جميع المؤسسات مما يعمل على تطوير أدائها ويزيد من جودة الخدمات التي تقدمها بشقيها الأكاديمي والإداري.

المبحث الثالث: أثر الحوكمة الرقمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تلعب الحوكمة الرقمية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لما توفره من آليات فعالة تعزز من مرونة النظم الإنتاجية وتدعم قدرتها على التكيف مع التغيرات، وتستند الحوكمة الرقمية على مجموعة من المبادئ الجوهرية من بينها: العدالة، المشاركة، الشفافية، سيادة القانون، والمساءلة، التي تساهم في تحقيق مستويات عالية من الكفاءة في إدارة الموارد من أجل ضمان تنمية شاملة ومستدامة.

المطلب الأول: استراتيجيات ومتطلبات تطبيق الحوكمة الرقمية

يعد تطبيق الحوكمة الرقمية خطوة محورية في مسار التحديث الإداري، ويتطلب استراتيجيات واضحة ومتكاملة تقوم على تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز القدرات البشرية، وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي، كما تستوجب هذه العملية توفير بيئة محفزة، تقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة، واتخاذ القرار، بما يسهم في تحقيق أداء حكومي أكثر فعالية واستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.

أولا: استراتيجيات تطبيق الحوكمة الرقمية

تمثل استراتيجيات الحوكمة الرقمية أساساً لتحسين كفاءة الإدارة العامة، وتتمثل فيما يلي[1]:

1. القيادة القادرة على صياغة استراتيجيات التحول الرقمي للحوكمة وإدارتها

إن تطبيق حوكمة التحول الرقمي يتطلب توفر القيادة ذات الرؤية الرقمية الملتزمة بمبادئ الحوكمة بشكل عام والحوكمة الرقمية بشكل خاص، القادرة على وضع استراتيجيات واضحة للتحول الرقمي وتحديد أهدافها القابلة للقياس، وبناء وتطوير القدرات الفردية بهدف دعم التغيير وتأييده في ضوء دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة أنشطة المؤسسات، حيث تمتلك القدرات والمهارات التي تعكس اهتمامها بالحوكمة الرقمية والانفتاح على أصحاب المصلحة الرئيسيين، والقادرة على رسم الأدوار وتحديد المسؤوليات، ونطاق السلطات للمشاركة في صناعة القرار، وتوائم بين إستراتيجيات التحول الرقمي والإدارة الاستراتيجية وقراراتها.

[1]- رمزي مبارك طروانة وسحر محمد طروانة، دور استراتيجيات التحول الرقمي للحوكمة في تعزيز الريادة الرقمية في جامعة الشرق الأوسط من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد: 43، العدد: 01، ص ص 204.203.

إن نجاح التحول الرقمي للحوكمة يتوقف على توفر القيادة التي تعزز مبدأ المساءلة والمشاركة والشفافية وتتيح فرص المشاركة للمجتمع الخارجي، وأصحاب المصالح الرئيسيين في اتخاذ القرار والرقابة عليه والعمل على سن التشريعات وإعداد سياسات الامتثال والالتزام بالمعايير والتعاقدات التنظيمية المتفق عليها.

2. الكفاءات البشرية الرقمية

توفر الموارد البشرية الكفؤة والمتفهمة لطبيعة وخصوصية التحول الرقمي للحوكمة والمؤهلة على استخدام التكنولوجيا بكفاءة وفعالية للبحث عن البيانات ومعالجتها وتحويلها لنوع من أنواع المعارف للاستفادة منها بالتبادل المعرفي بين المستويات التنظيمية والأفراد، وتقبلها للسياسات والمعايير التي ينطوي عليها تطبيق أطر ونماذج الحوكمة الرقمية، واستعدادهم للاستخدام وتصميم المحتوى الرقمي والربط بين أهداف التحول عالية المستوى والعمل اليومي للموظفين ليصبح جزء روتينيا منه، وترسيخ ثقافة التحول الرقمي من خلال دمجها بالثقافة التنظيمية لتكون جزء مكملاً له وأكثر التزاماً بعملية التحول الرقمي للحوكمة.

3. البنية التحتية التكنولوجية

إن توفر البنية التحتية المتطورة من الأجهزة الحديثة والبرامج المتنوعة لتجديد البنية التقنية الأساسية، تؤدي لزيادة السرعة في إنجاز الأعمال وتقديمها بشكل سريع لمتقي الخدمة وأصحاب المصالح وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة وانشاء بيئة تقنية تسهل عملية الحوكمة الرقمية.

4. الهياكل التنظيمية

تتطلب الحوكمة الرقمية الهياكل التنظيمية غير التقليدية والمعقدة والتركيز على فرص العمل الفعالة والحيوية، وهياكل تمتاز بسرعة التكيف والقابلية لإجراء التغيرات في هياكلها التنظيمية والإدارية، وآليات اتخاذ القرار ومستوياته واستحداث الوحدات الإدارية والتنظيمية ووضع القواعد والإجراءات المرجعية للحوكمة واتخاذ التدابير الرقابية لإبقاء التحول الرقمي على المسار الصحيح، وتقبل الممارسات المختلفة للحوكمة الرقمية.

5. توفر الإمكانيات والمخصصات المالية

يتوفق نجاح استراتيجيات حوكمة التحول الرقمي على قدرة الشركات على توفير التمويل اللازم لإبقاء متطلباته والتحول الرقمي من الاستراتيجيات التي تلجأ لها منظمات الأعمال لتقليص الضغوط المالية التي تتعرض لها.

تواجه المؤسسات العديد من التحديات المالية لتفعيل الحوكمة الرقمية المتمثلة بمحدودية المخصصات المالية الموجهة لدعم عمليات وأنشطة التحول الرقمي، وعدم كفاية الميزانيات المخصصة لتطوير البنية التحتية الرقمية، تطوير البرمجيات، التطبيقات، والمعدات.

6. نموذج الأعمال المتطورة

إن تعدد الفوائد المحتملة للرقمنة مثل تحسين الأداء والإنتاجية وإيجاد أشكال جديدة للتفاعل التنظيمي، يستدعى إعادة التفكير في نماذج الأعمال المستخدمة وإنشاء نماذج أعمال رقمية جديدة تصف الوظائف الأساسية للمؤسسة والوسائل الرقمية للأعمال التي تحقق لها الأرباح والقيمة المضافة، مع الاهتمام بالعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على المؤسسة، إن المؤسسات الرقمية بحاجة للتعديل أو التغيير بنوعية نموذج أعمالها باستخدام التقنيات الرقمية وعلى جميع المستويات التنظيمية، فيجب أن تتصف نماذج الأعمال بالمرونة وسرعة الاستجابة للتطورات.

7. توفر الأمن والخصوصية

ويعرف الأمن بأنه مجموعة من الإجراءات والسياسات والمقاييس الفنية التي تستخدم لمنع الأفراد غير المصرح لهم بالدخول الى الشبكة الداخلية والعبث بمحتوياتها أو تغييرها، أو سرقتها، أو تدميرها، والخصوصية تعني امتلاك المؤسسات لأنظمة متطورة للحماية والمحافظة على سرية المعلومات وخصوصيتها وتخزينها في نظم الحوكمة الرقمية، بمعنى أخر وجود منظومة للأمن السيبراني لتأمين الحماية الممنهجة والشاملة للأصول المعلوماتية، وإتاحة الفرص الاستثمارية الأمنة والجديدة، وتطوير الأعمال وزيادة كفاءتها وفعاليتها في تقديم الخدامات الآمنة والموثوقة.

ثانيا: متطلبات تطبيق الحوكمة الرقمية

إن تفعيل الحوكمة الرقمية يتطلب توفر مجموعة من المتطلبات التي تجعلها قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وذلك عن طريق تحديد الإطار القانوني لها وبيان كيفية تنظيمها وتفعيلها بالإضافة الى توافر العديد من الوسائل سواءً كانت مادية أو تكنولوجية أو بشرية عن طريق تكوين الموارد البشرية في مجال تطبيق الحوكمة الرقمية.

نتطرق في هذا المطلب الى المتطلبات التشريعية، التنظيمية، والمتطلبات التكنولوجية والبشرية.

1. المتطلبات التشريعية والتنظيمية

تعد المتطلبات التشريعية والتنظيمية أساساً لضبط وتنظيم الحوكمة الرقمية الموضحة كالتالي[1]:

[1]- بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص 61.

أ- **المتطلبات التشريعية:** تعتبر العنصر الأساسي لتفعيل الحوكمة الرقمية من خلال وضع التشريعات اللازمة لها وجعلها قابلة للتجسيد الفعلي على أرض الواقع، وذلك عن طريق وضع الإطار القانوني المناسب الذي ينص على هذا التحول، سواءً من حيث التعامل بها أو من خلال ضبط المصطلحات القانونية التنقية المرتبطة بها، فالقوانين التقليدية لا تصلح لتطبيقها في مجال الحوكمة الرقمية ويمكن إيجاز أهم الخطوات التشريعية في مراجعة وتعديل التشريعات التقليدية المتعلقة بالخدمات العمومية لجعلها تواكب القواعد والمفاهيم المتحدثة الناتجة عن استخدام النظام الالكتروني، وذلك من خلال ضبط التعاريف القانونية والتقنية المتعلقة بها مثل: التشفير الالكتروني، التوقيع الالكتروني، وغيرها من المصطلحات ذات الصلة بهذا المجال، كما يمكن الاستغناء عن القواعد التقليدية ووضع نصوص قانونية جديدة خاصة بتطبيق المعاملات الإدارية الإلكترونية.

ب- **المتطلبات التنظيمية:** يستلزم التحول الى الحوكمة الرقمية متطلبات تنظيمية سنحاول إبراز أهمها فيما يلي:

- تطوير التنظيم الإداري والخدمات والحوكمة الرقمية تدريجياً وذلك بإعادة هيكلة مختلف الوظائف بما يجعلها تنسجم مع الحوكمة الرقمية كاستحداث إدارات جديدة تساير التطوير التكنولوجي، بما يجعلها تواكب النظام الرقمي الذي يتطلب المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات.
- وضع استراتيجيات وخطط التأسيس والتي تشمل هيئة إدارية على المستوى الوطني، تتكلف بوظيفة التخطيط والمتابعة والتنفيذ لمشروع التحول نحو الحوكمة الرقمية مع توفير الدعم المالي المطلوب من طرف الحكومة.

2. المتطلبات التكنولوجية والبشرية

بالإضافة الى المتطلبات التشريعية والتنظيمية فإن التحول الى الحوكمة الرقمية يحتاج الى متطلبات موازية لها ترتكز على الجانب التقني والبشري.

أ- **المتطلبات التكنولوجية:** تتمثل في العناصر التالية:

- **البنية التحتية التقنية:** حيث تتطلب الحوكمة الرقمية بيئة مناسبة ومتطورة لتفعيلها وشبكات اتصالات حديثة تؤمن التواصل ونقل المعلومات والبيانات بين مختلف القطاعات الحكومية وبين ملتقي الخدمة وتنقسم البنية التحتية التقنية الى قسمين: بنية تحتية صلبة تتمثل في كل المنشآت و التوصيلات الأرضية الخلوية، أجهزة الحاسوب، الشبكات، وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة المعاملات الالكترونية وتبادل البيانات إلكترونياً، وبنية تحتية ناعمة للحوكمة الرقمية وتتمثل في مجموعة الخدمات والمعلومات والخبرات والبرمجيات وأنظمة التشغيل للشبكات ومواقع الويب.

- **نظام حماية لأمن المعلومات:** من خلال تطوير أدوات التشفير في البرمجيات والحفاظ على الخصوصية، وتمكين المستخدم من الحفاظ على سرية معلوماته الشخصية، وضمان بقاء المعلومات الخاصة بالجهة أو المؤسسة التي تدار إلكترونياً في مأمن من الوصول إليها أو التلاعب بها، والذي يتطلب تقنيات عالية لتشفير البيانات وجدار الحماية والبرامج الخاصة للحماية ضد الفيروسات وضد القرصنة، وتكوين فريق لمتابعة تطوير المتطلبات الأمنية لقواعد البيانات.

ب- المتطلبات البشرية: يحتاج التعامل مع البرامج المتخصصة إلى خبرات ومهارات غير متوفرة في موظفي الأجهزة الإدارية، فالتحول الى الحوكمة الرقمية يتطلب أعوان يحترفون استخدام الكمبيوتر وإدارة الشبكات، كما قد يتطلب ظهور وظائف جديدة داخل بعض الأجهزة لم تكن معروفة من قبل ما يستدعي تغييرات في العنصر البشري وإعادة النظر في نظم تدريب وتكوين الموظفين العمومين لمواكبة التكنولوجيا الحديثة، إضافة الى توعية الموظفين بأهمية وحتمية التحول الى الحوكمة الرقمية.

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تبذل دول العالم جهودا متصاعدة لاعتماد الحوكمة الرقمية كأداة لتعزيز الأداء الحكومي، حيث تمثل الحوكمة الرقمية استراتيجية تدمج التخطيط الرقمي والرقابة الذكية، بهدف رفع كفاءة الخدمات العامة، وزيادة الشفافية والمساءلة بما يسهم في تقليل الفساد وتحقيق الأهداف التنموية بشكل أسرع وأكثر فعالية.

تتزايد أهمية الحوكمة الرقمية في العالم العربي وسط سعي الدول لتحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية الأمم المتحدة لعام 2030، والتي من بين أهدافها القضاء على الفقر وتعزيز التعليم وتحسين الرعاية الصحية وتحقيق الاستدامة البيئية.

أصبحت الحوكمة الرقمية ضرورة لتعزيز فاعلية الخدمات الحكومية، فالدول التي تعتمد على أنظمة رقمية حديثة مثل: الأنظمة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، استطاعت تحقيق تحسينات كبيرة في ألية تقديم الخدمات للمواطنين، بما في ذلك الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

وفي سياق تشير تقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)الى أن التحول الرقمي يرفع مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية بنسبة تصل الى 75% بسبب تقليصه لفترات الانتظار بشكل كبير وتخفيضه الأعباء الوظيفية وإسهامه في خفض تكاليف التشغيل.

تدعم الحوكمة الرقمية تحقيق الشفافية والمساءلة من خلال إتاحة البيانات العامة للمواطنين ومتابعة المشاريع الحكومية وفي هذا الإطار تشير التقارير الى أن 80% من الحكومات التي تعتمد على الحوكمة الرقمية تشهد تحسنا ملحوظاً في مؤشرات الشفافية حيث يستطيع المواطنون تقييم أداء الجهات

الحكومية وتوجيه النقد البناء للأخطاء ما يقلل من فرص الفساد، ويعزز ثقافة المساءلة حتى وصل الأمر في بعض الدول الى أن أتاحت منظمات المجتمع المدني حق الاطلاع على تفاصيل المشاريع الحكومية ونفقاتها عبر منصات إلكترونية يمكن من خلالها ممارسة الدور الرقابي البناء في ضوء آلية شفافة تستهدف متابعة تنفيذ الأهداف التنموية[1].

تعد الحوكمة الرقيمة الدعامة الرئيسية للحوكمة الرشيدة التي تبنى على الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، وقد أبرزت دراسة للبنك الدولي عام 2021 أن الدول التي تستثمر في الحوكمة الرقمية تحقق تقدماً ملحوظاً في أهداف التنمية المستدامة وتحفيز الصناعة والابتكار، وكذلك توسيع فرص العمل من خلال دعم الاقتصاد الرقمي وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي نفس الوقت يسهم التعليم الالكتروني بتحقيق الوصول العادل والشامل للمحتوى التعليمي المتنوع ما يرفع مستوى التعليم، ويسهم في التنمية البشرية فضلاً عن أن الاقتصاد الرقمي والصناعات التكنولوجية أصبحت من مرتكزات النمو المستدام[2].

ويعد تبني تطبيق الحوكمة الرقمية حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة، ويرجع ذلك الى توفير الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري والإسهام في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد فرض التقدم العلمي والتقني المطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات، هذه الحتمية وكلها من الأمور التي دعت إلى التطور الإداري والمحاسبي نحو الحوكمة الرقمية، ويمثل عامل الوقت أحد أهم مجالات التنافسية بين المؤسسات فلم يعد من المقبول الآن تأخر تنفيذ العمليات بدعوى التحسين والتجديد، وذلك لارتباط الفرص المتاحة أمام المؤسسات بعنصر التوقيت[3].

المطلب الثالث: علاقة الحوكمة الرقمية بالتنمية المستدامة

إن العلاقة بين الحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة علاقة تكامل وتفاعل، حيث تساعد الحوكمة الرقمية في المحافظة على البيئة عن طريق استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة بدلا من الطرق التقليدية التي يمكن أن تكون ضارة للبيئة، كما أن الحوكمة الرقمية تسعى بشكل كبير في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، نذكر البعض منها كالآتي:

---

[1]- بلال الصنديد، عقل الحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة: تفاعل وتكامل، الجريدة الكويتية، https://www.aljarida.com، تاريخ الاطلاع: 2025/02/10، على الساعة: 10:45.

[2]– نفس المرجع السابق.

[3]– أماني أحمد وهبه، التحول الرقمي وعلاقته بالحوكمة الرقمية والتقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد: 05، العدد: 02، 2023م، ص ص 133.132.

أولا – القضاء على الفقر: تساعد الحوكمة الرقمية والتكنولوجيا الرقمية على انتشال السكان من الفقر، حيث ينتقل تأثير التكنولوجيا الرقمية في الحد من الفقر من خلال قنوات التأثير المختلفة مثل التعليم وسوق العمل والدخل والأنشطة المرتبطة بتجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تمكين الأفراد من الوصول الى المعلومات واستخدامها ومشاركتها وبالتالي اكتساب المعرفة التي تعزز من الحد من الفقر، من خلال تحسين التعليم واكتساب المهارات وقابلية التوظيف والنشاط الاقتصادي والمشاركة في سوق العمل.

وتأتي المدفوعات النقدية الرقمية كأهم القنوات التي تنقل تأثير الرقمنة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر في الدول النامية، مثل: أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، التي توفر وصولاً ميسراً إلى الخدمات المالية للفئات السكانية الفقيرة والمهمشة.

ثانيا – القضاء التام على الجوع: من خلال جعل الممارسات الزراعية قائمة بشكل أكبر على البيانات وأكثر كفاءة وهو ما توفره الحوكمة الرقمية، يمكن مساعدة المزارعين على زيادة المحاصيل المنتجة وخفض استهلاكهم من الطاقة.

ثالثا – الصحة الجيدة والرفاهية: تساعد تقنيات اللقاحات الجديدة وتقنيات تصنيع اللقاحات الذكية في إنتاج عدد أكبر من اللقاحات ذات الجودة العالية والمساعدة في تسريع وتوسيع نطاق تسليم اللقاحات، وتعمل الحوكمة والتكنولوجيا الرقمية على تحقيق تطور كبير في تمتع المواطنين بصحة جيدة[1].

رابعا – توفير التعليم الجيد: تهدف الحوكمة الرقمية الى تحسين جودة التعليم من خلال خلق بيئة تعليمية وزيادة المساءلة بين المشاركين في العملية التعليمية، كما تسعى الى تحسين الكفاءة وتقليل النفقات وتعزيز التواصل بين الجامعات والمجتمع وتنوع أهداف الحوكمة الرقمية بين تلبية احتياجات الطلاب والمجتمع الخارجي وتحقيق الشفافية والفعالية في العمليات الإدارية الداخلية، ومن بين الأهداف الرئيسية توفير فرص للتطوير والتجديد، خفض التكاليف والمخاطر التقنية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، كما تسهم الحوكمة الرقمية في تسريع الربط والتنسيق بين الأنشطة الجامعية وزيادة دقة البيانات والإنتاجية، مما يرفع من كفاءة العاملين ويدعم النمو الاقتصادي عبر نشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات[2].

[1]– كريمة محمد الصغير محمد، أهمية الحوكمة الرقمية في مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، المجلد: 09، العدد: 18، ج: 01، 2023، ص 1290.

[2]– سارة محمد الشماس، الحوكمة الرقمية رافعة نحو التنمية المستدامة في التعليم العالي الفلسطيني، جريدة القدس، متاح على الرابط:https://www.alquds.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/10، على الساعة: 18:00.

خامسا – المساواة بين الجنسين: تمكن الحوكمة الرقمية من خلال اتصال النساء والفتيات بالأنترنت من الوصول إلى المعلومات والتواصل من أجل سلامتهن وتنميتهن، ويمكن أن تسمح للفتيات بالوصول إلى خدمات الدعم والتعرف على الصحة الجنسية والإنجابية والتعبير عن أراءهن.

تمثل الفجوة الرقمية بين الجنسين الفرق بين معدلات النفاذ لمستخدمي الأنترنت من الرجال والنساء نسبة إلى معدل النفاذ لمستخدمي الأنترنت من الرجال، وفقا لإحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات كان عدد النساء المتصلات بالأنترنت أقل بنحو 250 مليون من عدد الرجال في عام 2017 وعلى المستوى العالم يستخدم 62% من الرجال الأنترنت مقارنة ب 57% من النساء.

وعلى الرغم من تضييق الفجوة الرقمية بين الجنسين في جميع مناطق العالم والقضاء عليها تقريبا في العالم المتقدم، إلا أن الفجوات الواسعة لاتزال قائمة في أقل البلدان نمواً (حيث يستخدم 31% من الرجال الأنترنت مقارنة ب نحو19% فقط من النساء)، وفي البلدان النامية غير الساحلية (38% من الرجال مقارنة ب نحو27% من النساء)[1].

ومن أسباب الفجوة الرقيمة بين الجنسين عدم القدرة على دفع تكلفة الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، والدخل المحدود للنساء والمستويات المدنية للمعرفة التقنية والمهارات الرقمية، وندرة المحتوى الذي يعني بشؤون المرأة والأمية والحواجز اللغوية وانخفاض مستويات التعليم والمعايير الاجتماعية والثقافية، وضيق الوقت نتيجة لعبء العمل المزدوج في المنزل والأنشطة الإنتاجية الأخرى وانخفاض معدلات المشاركة في تعليم التكنولوجيا والمهن التكنولوجية[2].

ولسد هذه الفجوة الرقمية بين الجنسين ينظم أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات **اليوم الدولي السنوي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** لتشجيع المزيد من النساء والفتيات على متابعة المهن المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتشمل مبادرات المساواة بين الجنسين التي يشارك فيها الاتحاد الدولي وهي شبكة عالمية رائدة في بناءEQUALS لاتصالات بشكل مباشر وتحسين وصول المرأة الى التكنولوجيا وبناء المهارات الرقمية وغيرها ذات الصلة، وتعزيز القيادة النسائية في قطاع التكنولوجيا[3].

---

[1]- الاتحاد الدولي للاتصالات، التقنيات الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، متاح على الرابط: https://www.itu.int، تاريخ الاطلاع: 2025/04/01، على الساعة: 12:00.

[2]– الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا 2019)، آفاق تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنطقة العربية، ص 18. متاح على الرابط: https://www.unscwa.org.pdf.

[3]– المرجع السابق، الاتحاد الدولي للاتصالات، التقنيات الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، متاح على الرابط: https://www.itu.int.

سادسا – توفير المياه النظيفة والصرف الصحي: تسهم الحوكمة الرقمية في تعزيز الإدارة الفعالة للمياه والصرف الصحي، حيث تتيح أنظمة الري الدقيقة وإدارة التسربات القائمة على أنترنت، من مراقبة وإدارة موارد المياه، وفي المناطق الحضرية تستعين أنظمة الذكاء الاصطناعي ببيانات مثل: التنبؤات الجوية وعدد أسطح المنازل لتحديد جريان مياه الأمطار، وتساعد الحوكمة الرقمية على زيادة الفرص وتقليص المشكلات على مختلف المستويات، وتسعى العديد من القطاعات إلى تجربة الخدمات والقدرات التقنية بهدف التحول من الأساليب التقليدية إلى نظم ذكية تتوسع نطاقات حلول رقمنة المياه لتشمل معظم المناطق والقطاعات، مما يسهم في تحسين جودة الحياة.

بدعم الشبكات الرقمية وزيادة الكفاءة التشغيلية، يشير الخبراء الى أن رقمنة قطاع المياه تساهم في تقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة وتعمل على توقع وتفادي الكوارث الطبيعية المحتملة مثل الفيضانات والجفاف المناخي.

سابعا – توفير الطاقة المستدامة وغير المكلفة: يعد توفير الطاقة أمراً ضروري للإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي المستدام، وتعتبر الكهرباء الدعامة الأساسية التي يعتمد عليها مليارات الأشخاص حول العالم في أداء مهامهم اليومية.

وتعتبر الأنظمة التقليدية لإنتاج الطاقة وتوزيعها أكثر تعقيدا مع التزايد المستمر في الحاجة العالمية الى مصادر كهرباء نظيفة وموثوقة وبأسعار معقولة ويجب على مشغلي مرافق النقل وتوزيع الطاقة تعديل وتحسين عملياتهم التشغيلية باستمرار عن طريق تبنى الحوكمة الرقمية، حيث تساهم هذه الأخيرة في مراعاة الاعتبارات البيئية فيما يخص استهلاك الطاقة، مما يساهم بدوره في تحسين كفاءة الأجهزة من استهلاك الطاقة، كما تلعب دوراً في دمج مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح في سلسلة القيمة، وتعتبر الحوكمة الرقمية جزءاً أساسياً في جهود تقليل الانبعاثات على الصعيد العالمي، وبناء المدن والشبكات المتقدمة وتشجيع كهربة وسائل النقل.

ثامنا – التوظيف المقبول والنمو الاقتصادي: إن توجه الحكومات نحو تعزيز الحوكمة الرقمية يفتح أبواباً جديدة لفرص العمل ويعزز من القدرة على الصمود في سوق العمل والتجارة، مما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع، كما يدعم هذا التحول نمو ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وباعتبارها عاملاً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والوصول الى اقتصاد متوازن ومتنوع[1].

[1]– كريمة محمد الصغير محمد، المرجع السابق، ص ص 1299.1297.

تاسعاً – بناء الصناعة والابتكار والبنية الأساسية: تسعى العديد من الحكومات لتطوير جودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التركيز على توسيع شبكات الاتصال للوصول إلى المناطق النائية والريفية التي تفتقر إلى الخدمات[1].

وتعد المنصات الرقمية عنصراً أساسياً في البنية التحتية الرقمية لخدمة الأفراد والشركات والهيئات الحكومية في جميع جوانب الحياة بما في ذلك الرعاية الصحية، التعليم، التجارة والنقل والمزايا العامة، وتعمل هذه المنصات الرقمية على خدمة منتجات أو خدمات أخرى، وبالنسبة للأشخاص الذين يستخدمون هذه المنصات لتلقي معاشاتهم الشهرية أو لتسجيل الدخول بشكل آمن إلى بوابة الخدمات الإلكترونية الحكومية، أو دفع فواتير الخدمات الخاصة بهم أو تقديم شكوى أو الاطلاع على المعلومات العامة، أما بالنسبة للحكومات يمكن للمنصات الرقمية أن تسهم في زيادة كفاءة وفعالية الوظائف والخدمات الأساسية، وتقليل الازدواجية غير الضرورية للأنظمة ومكافحة الاحتيال والفساد من خلال تعزيز الأمن وتتبع المعاملات وتحسين المشاركة والمساءلة المدنية[2].

[1]– كريمة محمد الصغير محمد، المرجع السابق، ص 1300.

[2]- الاتحاد الإفريقي، مشروع استراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا (2020–2030)، ص 10. متاح على الرابط: https://au.int/sites/default/files/documents/38507_doc_ie25718_dts-arabic.pdf.

خلاصة الفصل

يعد تطبيق الحوكمة الرقمية أحد الحلول الفعالة لتعزيز التنمية المستدامة باعتبارها أسلوباً جديداً أحدث نقلة نوعية في عمل الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص، من خلال استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الرقمية في عمليات اتخاذ القرار والتفاعل مع المجتمع، ويساهم ذلك في ضمان حصول المواطنين على حقوقهم وممارسة واجباتهم القانونية، بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة، وتجسيد مبدأ الانفتاح الرقمي والمشاركة الرقمية بكل كفاءة وفعالية.

كما تساهم الحوكمة الرقمية في تقليص الفجوات والسرعة في إنجاز المهام، من خلال تسهيل الوصول الى الخدمات عبر الأنترنت والتقنيات الذكية، والحد من الاحتكار، بناء الثقة وتعزيز التواصل لضمان تنمية شاملة و مستدامة تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، و تجسد هذه التنمية أبعاداً متعددة، منها البعد البيئي الذي يسعى للحفاظ على الموارد الطبيعية والبعد الاجتماعي الذي يعزز جودة التعليم والمساواة ويكافح الفقر والجوع، بالإضافة الى البعد الاقتصادي الذي يدعم رأس المال البشري ويعزز النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

واقع الحوكمة الرقمية في بعض الدول العربية

أصبحت الحوكمة الرقمية في العصر الراهن أداة مركزية لتحقيق التحول الشامل نحو التنمية المستدامة، من خلال تعزيز الشفافية، تحسين فعالية المؤسسات، وتوسيع فرص الوصول إلى الخدمات العامة بعدالة وكفاءة، فقد بات من الواضح أن الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية لم يعد محصورًا في تحسين الأداء الإداري، بل أصبح مدخلًا استراتيجيًا لتجسيد أهداف التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

انطلاقًا من أهمية هذا الارتباط، يتناول هذا الفصل تجارب كل من المملكة العربية السعودية، مصر، والجزائر في مجال الحوكمة الرقمية، وتم اختيار هذه الدول نظرًا لما تشهده من جهود متفاوتة في هذا المجال، فالسعودية تُعد من أبرز الدول العربية تقدمًا في تنفيذ مشاريع الحوكمة الرقمية ضمن رؤيتها طموحة 2030، بينما تسعى مصر إلى تعزيز التحول الرقمي ضمن استراتيجيتها للتنمية المستدامة 2030، في حين تُبذل الجزائر جهودًا متسارعة لإرساء أسس الحوكمة الرقمية، لاسيما فيما يتعلق بالأهداف المتعلقة بالمؤسسات القوية كالتعليم الجيد، الصحة والعدل.

وفي ضوء هذه الدراسة تناولنا ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مشروع الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية

المبحث الثاني: مشروع الحوكمة الرقمية في مصر

المبحث الثالث: مشروع الحوكمة الرقمية في الجزائر

المبحث الأول: مشروع الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية

تعد الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية رحلة مستمرة نحو بناء مستقبل رقمي أفضل وركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاستمرار في تطوير استراتيجياتها الوطنية وتبني أحدث الحلول التقنية وتعزيز التعاون الدولي من أجل بناء مجتمع معرفي واقتصاد تنافسي وتمكين بيئة رقمية أمنية وفعالة تخدم المواطنين وتسهم في التنمية المستدامة.

من خلال هذا المبحث تم دراسة مشروع الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية حيث تم التطرق الى العناصر التالية:

المطلب الأول: واقع الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية من خلال مؤشرات الأمم المتحدة

شرعت المملكة العربية السعودية منذ سنوات في رحلة طموحة للحوكمة الرقمية ضمن إطار رؤية 2030 تماشياً مع ما تشهده شتى البلدان المتقدمة من رقمنة، فمن خلال تقارير الأمم المتحدة التي تصدر في مجال الحوكمة الرقمية كل سنتين، قفزت المملكة العربية السعودية 25 مرتبة في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحوكمة الرقمية 2024 لتكون ضمن مجموعة الدول الرائدة على مستوى العالم، وحققت المركز الرابع عالميا والأول إقليميا والثاني على دول مجموعة العشرين في مؤشر الخدمات الرقمية، بالإضافة إلى تحقيق المركز السابع في مؤشر المشاركة الإلكترونية كما حققت مدينة الرياض المركز الثالث من بين 193 مدينة حول العالم.

كما أشاد التقرير بالتطور الكبير للمملكة العربية السعودية في مجال الحوكمة الرقمية، حيث حققت المرتبة السادسة عالمياً وشهدت المملكة خلال الأعوام الماضية استثمارات نوعية منذ إطلاق رؤية السعودية 2030.

حيث قفزت المملكة في مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) بمقدار 53 مرتبة، كما حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشر رأس المال البشري وتقدمت بـ 31 مرتبة، كما سلط التقرير الضوء على مؤشر الخدمات الإلكترونية، حيث قفزت 67 مرتبة لتحتل المرتبة الرابعة عالميا في عام 2024، بالإضافة إلى نضج التنظيمات الرقمية الحكومية التي وصلت إلى100%، وتقدمت السعودية 60 مرتبة في المشاركة

والاستشارات الإلكترونية الموجهة للأفراد وقطاعات الأعمال مما عزز سمعتها كدولة رائدة في مجال الحوكمة الرقمية[1].

المطلب الثاني: استراتيجية تطبيق الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية

وضعت المملكة العربية السعودية استراتيجية وطنية شاملة للحوكمة الرقمية تركز على مجموعة من المحاور الرئيسية أهمها[2]:

1. بناء إطار تنظيمي متين يشمل وضع قوانين وسياسات واضحة لتنظيم استخدام التقنية الرقمية وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات؛

2. تطوير الاستثمار في البنية التحتية الرقمية مثل شبكات الانترنت فائقة السرعة ومراكز البيانات والخدمات السحابية؛

3. تعزيز القدرات الرقمية: أي تدريب الكوادر الوطنية على المهارات الرقمية اللازمة لمواكبة متطلبات سوق العمل وتطورات التقنية المتسارعة؛

4. تشجيع الابتكار الرقمي ودعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في مجال التقنية وتوفير بيئة محفزة للابتكار والإبداع؛

5. تعزيز التعاون الدولي: أي التعاون مع الدول والمنظمات الدولية في مجال الحوكمة الرقمية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛

6. نشر الوعي الرقمي: وذلك بتوعية جميع فئات المجتمع بأهمية الحوكمة الرقمية ومبادئها وأفضل ممارساتها؛

7. تعزيز الثقة في الخدمات الرقمية: بناء ثقة المواطنين والمقيمين في الخدمات الرقمية وضمان أمنها وموثوقيتها؛

8. التركيز على الذكاء الاصطناعي: تطوير استراتيجيات وسياسات خاصة بتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان استخدامه بشكل مسؤول وأخلاقي.

---

[1]- السعودية الرابعة عالميا في الخدمات الحكومية 2024، موقع حكومي رسمي تابع لحكومة المملكة العربية السعودية، متاح على الرابط: https://dga.gov.sa، تاريخ الاطلاع:2025/04/19، على الساعة: 15:00.

[2]- أهمية الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، مجلس تك، https://site.majles.tech، تاريخ الاطلاع: 2025/04/19، على الساعة: 18:45.

المطلب الثالث: تطبيقات الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية

قامت المملكة العربية السعودية بوضع خطط للتحول للحوكمة الرقمية للفترة 2024/2020 من خلال إطلاق تطبيقات رقمية تمس العديد من القطاعات الحساسة في المملكة من أجل تقديم خدمة أفضل على جميع المجالات، وكذا تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي مقدمتها قطاع الصحة، التعليم، والعدالة.

أولا: القطاع الصحي

شهد القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً خلال العقود الأخيرة، مدفوعاً برؤية طموحة تتمثل في رؤية السعودية 2030، تسعى إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز مستوى الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين، وفي هذا السياق أولت الحكومة السعودية اهتماماً كبيراً بتطوير البنية التحتية للقطاع الصحي، توسيع نطاق الخدمات الطبية، ورفع كفاءة الكوادر البشرية، كما حرصت على إدماج التقنيات الرقمية الحديثة ضمن منظومة الرعاية الصحية، وقد تبلورت هذه الجهود في عدد من المبادرات الرقمية والمشاريع الصحية الحديثة وهو ما سيتم استعراضه في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): إجراءات الحوكمة الرقمية في القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية

إسم التطبيق	المميزات
تباعد	أحد الحلول التقنية لتتبع عدوى فيروس كورونا، ويتيح للمستخدمين معرفة ما إذا كانوا مخالطين لأشخاص ثبتت إصابتهم بالفيروس، حيث يمكن المستخدم من الحصول على إشعارات مباشرة في حال اكتشاف أي إصابة مسجلة عبر التطبيق خلال الأيام الأربعة عشر الماضية مع الحفاظ على سرية البيانات.
صحتي	يقدم الخدمات الصحية للأفراد بالمملكة، ويتيح للمستخدم إمكانية الوصول للمعلومات الصحية والحصول على عدد من الخدمات الصحية المقدمة من الجهات المختلفة بالقطاع الصحي، ومنها: خدمات تحديث ومتابعة الفحوصات الحيوية، وتتبع الأدوية المصروفة واستعراض ومشاركة الإجازات المرضية، وتطوير نمط الحياة الصحي واحتساب الخطوات من خلال التكامل مع برنامج الصحة المدمج في أجهزة آبل، ونحو ذلك من الخدمات المتعلقة بصحة الفرد والأسرة وزيادة الوعي الصحي.
توكلنا	يوضح الحالة الصحية لمستخدميه من خلال شفرات برمجية ملونة بأعلى

	درجات الأمان والخصوصية، كما يتيح للأفراد المساهمة في كسر سلسة العدوى من خلال الإبلاغ عن المصابين، أو التجمعات المخالفة للإجراءات الاحترازية.
صحة وموعد	يهدف إلى توفير خدمة الاستشارات الطبية إلكترونياً، حيث يتيح لمستخدميه الحصول على الاستشارات الطبية من أطباء معتمدين من وزارة الصحة في كافة التخصصات الطبية كما يسهل على المريض ومتلقي الخدمة من حجز مواعيده في مراكز الرعاية الصحية الأولية بالتنسيق مع إدارة المواعيد، حيث يقوم التطبيق بحجز الموعد وتعديله أو إلغائه في أي مستشفى يتم إحالة المريض إليه.
نفيس	تسعى منصة نفيس إلى إحداث ثورة في التعاملات الصحية والتأمينية عبر توفير بيانات دقيقة وآمنة من مصدر واحد، لتعزز بذلك نموذج الرعاية الصحية القائم على القيمة، وتهدف إلى تحقيق أهداف برنامج تحول القطاع الصحي، ومن أهم خدماتها: إنشاء سجل صحي موحد للمريض، متابعة دورية للحالة الصحية وإدارة المنشآت الصحية، التحضير والإشراف على التطعيمات وإدارة المطالبات التأمينية بشكل تلقائي.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بوفتاح بلقاسم وقطاف عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 88.
- منصة نفيس في السعودية: تقنية رائدة لتحسين الخدمات الصحية والتأمين في ظل التحول الرقمي، متاح على الرابط: http://rahhal.wego.com ، تاريخ الاطلاع: 2025/05/05، على الساعة: 09:29.

ثانيا: القطاع التعليم

يعد قطاع التعليم أحد الركائز الأساسية في بناء المجتمعات وتقدمها، وفي المملكة العربية السعودية حظي هذا القطاع بأهمية متزايدة مع مرور الوقت، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم ومع تطور التكنولوجيا، بدأت المملكة في اعتماد حلول رقمية متنوعة لتحسين تجربة التعليم بمختلف مراحلها وتوسيع فرص التعلم للجميع، وقد ساعدت هذه التوجهات في تحديث أساليب التدريس، وتوفير محتوى تعليمي تفاعلي والوصول إلى الطلاب في مختلف المناطق، مما عزز من كفاءة النظام

التعليمي واستجابته لمتطلبات العصر، تماشياً مع ذلك، يبين الجدول الآتي مختلف المنصات التعليمية الرقمية ومميزاتها:

الجدول رقم (2-2): إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية

اسم التطبيق	المميزات
مدرستي	أسلوب جديد لإدارة التعلم إلكترونيا من خلال بيئة تعليمية تفاعلية مكملة للحصص الدراسية داخل المدرسة وخارجها، ويستهدف التطبيق الطلاب وأولياء الأمور، ويتضمن الكثير من الأنشطة التعليمية.
سفير الطلبة	يهدف إلى تقديم الخدمات للدارسين في الخارج بشكل أسهل وأسرع، ويقدم الخدمات الأهم والأكثر استخداما، مثل: متابعة حالة الطلبات المقدمة على البوابة الإلكترونية، وتعديل بيانات الاتصال في المملكة وبلد الدراسة، وعرض بيانات ملحقية، استعراض كشف الحساب البنكي والبحث في الجامعات الموصي بها، وغيرها.
تواصل	يمكن المستخدم من التواصل مع وزير التعليم ومسؤولي الوزارة بكافة قطاعاتها، وطرح المقترحات والاستفسارات، وإبداء الرأي وتتبع مشاركاته إلكترونياً.
حقيبة عين	تطبيق إلكتروني لكافة الأجهزة الذكية يضم في محتواه كتب المقررات الدراسية السعودية لكافة مراحل التعليم العام، مدعوماً بالكثير من المحتوى الرقمي الجاذب للطلاب والطالبات.
روضتي	تطبيق إلكتروني مجاني مقدم من وزارة التعليم السعودية مخصص لرياض الأطفال عبر تقديم حلول داعمة ومثالية لمتابعة تعليم طلاب وطالبات رياض الأطفال عن بعد، وكذلك تقديم الأنشطة والمحتوى الرقمي لهم ومتابعة الحضور والغياب، بالإضافة إلى إقامة اللقاءات الافتراضية بين منسوبي المدرسة والمشرفات التربويات وإرسال الاستفسارات من أولياء الأمور والرد عليها.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بوفتاح بلقاسم وقطاف عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 89.
- منصة روضتي محتوي تعليمي رقمي مشوق للصغار وتفاعلي خلال رحلة التعلم، وزارة التعليم، متاح على الرابط: http://www.moe.gov.sa، تاريخ الاطلاع: 2025/05/10، على الساعة: 14:00.

ثالثاً: قطاع العدالة

تعمل المملكة العربية السعودية على ترسيخ مبادئ العدالة، الشفافية، وسيادة القانون، وذلك من خلال تنفيذ إصلاحات شاملة في قطاع العدل، وقد ساهمت هذه الجهود في تحقيق تقدم ملموس، تجلى في تطوير البنية التحتية للمحاكم، واعتماد منظومة التحول الرقمي في تقديم الخدمات العدلية، إلى جانب الاستثمار في تأهيل الكوادر القانونية ورفع كفاءتها، وتعزز هذه المبادرات في إرساء منظومة عدلية فعالة ومتكاملة لدعم اهداف التنمية الوطنية من خلال عدة مبادرات، من أبرزها إطلاق منصات رقمية عدلية وهو ما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع العدل في المملكة العربية السعودية

اسم التطبيق	المميزات
تراضي	تسعى منصة تراضي إلى توفير خدمة الصلح عن بعد وحل النزاعات، دون حاجة أطراف النزاع لمراجعة مكاتب المصالحة بهدف التسهيل على المستفيدين وسهولة الحصول على الخدمة عن بعد.
خبرة	تهدف منصة خبرة إلى دعم عمل المحاكم والدوائر القضائية وتقليص فترة التقاضي، وتسهيل عملية التواصل بين القاضي والخبراء المتخصصين في مجالات متعددة، وكذلك أطراف الدعوى وتسعى أيضاً لتحقيق العدالة الناجزة والشفافية بين الأطراف، وحفظ الوقت وزيادة الإنتاجية، ورفع مستوى جودة تقارير الخبرة إلى جانب تقليص وقت التقاضي.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- "خبرة" منصة رقمية تربط المحاكم بالخبراء لتسهيل إجراءات التقاضي، وزارة العدل، متاح على الرابط: https://www.mog.gov.sa، تاريخ الاطلاع 20 /2025/05، على الساعة: 14:10.
- تقديم طلب صلح جديد إلكتروني، المنصة الوطنية للخدمات الحكومية، متاح على الرابط: https://moj.gov.sa ، تاريخ الاطلاع: 2025/05/10، على الساعة: 15:00.

يتضح من خلال استعراض تجارب المملكة العربية السعودية في قطاعات الصحة، التعليم والعدل، أن الدولة تسير بخطى متسارعة نحو بناء منظومة خدمية متكاملة، تستند إلى مبادئ الحوكمة الرقمية وتستهدف تحقيق التنمية المستدامة.

ففي قطاع **الصحة:** تبرز جهود المملكة العربية السعودية في بناء نظام صحي متكامل قادر على مواكبة التحديات المستقبلية، من خلال اعتماد التحول الرقمي وتطبيق تقنيات الصحة الإلكترونية، مما ساهم في تحسين جودة الرعاية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات، ورفع الكفاءة التشغيلية، ويبرز هذا التوجه الاستراتيجي حجم الاستثمار في البنية التحتية والكوادر الطبية، بما يعكس التزام الدولة بتحقيق الاستدامة الصحية وتعزيز صحة المجتمع كأولوية وطنية.

أما في قطاع **التعليم:** فقد شكل التحول الرقمي محوراً أساسياً في مساعي المملكة لبناء مجتمع معرفي ومبدع، حيث أطلقت مجموعة من المنصات التعليمية الرقمية التي أتاحت فرصاً تعليمية مرنة وشاملة، ويعكس هذا التوجه نحو حرص المملكة على تطوير جودة التعليم، ومواءمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، بما يسهم في دعم التنمية الشاملة وتحقيق هدف التعليم الجيد.

وفي سياق متصل، يعد قطاع العدل من أبرز مجالات الإصلاح المؤسسي في المملكة، إذْ تم العمل على تعزيز الشفافية وسيادة القانون من خلال تطوير الإطار التشريعي، وتحسين البنية التحتية للمرافق القضائية والتحول نحو العدالة الرقمية، وقد ساهمت هذه الجهود في تسريع الإجراءات القضائية، وحصول المواطنين على مختلف الخدمات بشكل أسرع، وزيادة كفاءة المنظومة العدلية، مما يدفع نحو بناء مؤسسات موثوقة ويعزز أسس العدالة المستدامة.

المبحث الثاني: مشروع الحوكمة الرقمية في مصر

تعد مصر من بين الدول التي أدركت مبكراً أهمية التحول الرقمي، حيث أطلقت مجموعة من المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتحديث آليات العمل الحكومي، وتحقيق الشفافية ومكافحة الفساد، وقد تجسدت هذه الجهود في إنشاء منصات رقمية تقدم خدمات متنوعة لتسهيل التفاعل بين المواطن والدولة.

ولفهم واقع الحوكمة الرقمية في مصر بشكل أكثر دقة، سيتناول هذا المبحث ثلاثة محاور رئيسية: أولاً استعراض وضع الحوكمة الرقمية في مصر من خلال مؤشرات الأمم المتحدة، بما يبرز موقعها مقارنة بالدول الأخرى، ثانيا: تحليل أبرز الجهود والسياسات التي اعتمدتها الحكومة المصرية لتحقيق التحول الرقمي وتعزيز مبادئ الحكومة، وأخيراً: تسليط الضوء على التطبيقات العملية للحوكمة الرقمية من خلال دراسة نماذج مختارة للمنصات الرقمية في قطاعات حديثة مثل: الصحة، والتعليم، والعدل.

المطلب الأول: واقع الحوكمة الرقمية في مصر من خلال مؤشرات الأمم المتحدة

حققت مصر انجازاً هاماً وفق تقارير الأمم المتحدة بتقدمها ثمانية مراكز في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية الذي يقيس جهود الدول في هذا المجال لتصبح في المركز 95 صعودا من المركز 103 في عام 2022.

ويضع مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية مصر ضمن قائمة أفضل 100 دولة أداءً على مستوى العالم بنتائج تتجاوز المتوسط العالمي .

ويتضح من خلال هذه التقارير حصول مصر على أعلى تقييم في تاريخها عام 2002 محققة المركز 79 عالميا، وذلك بفضل حصولها على تقييم مرتفع في مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات خلال الأعوام الماضية، كما حظي مؤشر الخدمات الإلكترونية بتطور ملحوظ منذ عام 2016، ومن المتوقع المزيد من التطور المدعوم بالتقدم الملحوظ للبنية التحتية التكنولوجية وأخيرا تبين التقارير أن مؤشر الموارد البشرية يحظى بثبات طوال الفترة السابقة، وبصفة عامة فإن هذا المؤشر هو الأكثر ارتفاعاً بين المؤشرات المصرية، بما يشير إلى امتلاك مصر لرصيد جيد في هذا الجانب وأن المزيد من تنميته سينعكس بالإيجاب على التقييم العام لمصر في هذا المجال[1].

[1]- تفاصيل تقدم مصر 8 مراكز في "مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية"2024، أهل مصر، متاح على الرابط: https://ahlmasrnews.com، تاريخ الاطلاع: 2025/04/12، على الساعة: 10:00.

المطلب الثاني: الجهود المصرية لدعم التوجه نحو الحوكمة الرقمية

قامت الحكومة المصرية بمجموعة كبيرة من الجهود لدعم التوجه نحو الحوكمة الرقمية وتتمثل أهمها في[1]:

1. تزايد عدد المنصات لتقديم الخدمات الحكومية المختلفة على رأسها بوابة الحكومة المصرية؛
2. نشر الخدمات الرقمية ورقمنة الجهات الحكومية بجانب تطوير البنية التحتية الرقمية، فقط قامت الحكومة المصرية بتنفيذ بوابات إلكترونية للوزارات والمحافظات والعديد من الهيئات والمصالح الحكومية؛
3. تعزيز البنية المعلوماتية بتكامل ما يقارب 83 قاعدة وبيانات حكومية بهدف تعزيز التحول الرقمي؛
4. مشروع تطوير ورقمنة المراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين؛
5. مشروع تسجيل المواليد والوفيات بشكل لحظي وربطه بالساعة السكانية؛
6. إصدار بعض خدمات السجل المدني عن طريق ماكينة السجل المدني التي تعمل 24 ساعة؛
7. إطلاق القمر الصناعي المصري "طيبة واحد" والمخصص لأغراض الاتصالات مما يضمن في المستقبل تغطية الأنترنت في كافة أنحاء الجمهورية من محافظات ومراكز وقرى؛
8. إنشاء مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة والتي تحتوي على أول جامعة متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛
9. التعاون بين هيئة البريد المصرية والوزارات المختلفة مثل: وزارة النقل، مصلحة الأحوال المدنية، وزارة التضامن الاجتماعي في تقديم خدماتهم المختلفة للمواطنين .

المطلب الثالث: تطبيق الحوكمة الرقمية في مصر

تمثل الحوكمة الرقمية أداة فعالة لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة في مصر حيث ساهمت تطبيقاتها في تعزيز الكفاءة والشفافية في الإدارة الحكومية ومن أبرز هذه التطبيقات التحول الرقمي في القطاعات الثلاثة المتمثلة في قطاع الصحة، العدل، والتعليم كالاتي:

أولاً: قطاع الصحة

يواجه قطاع الصحة في مصر تحديات هيكلية، أبرزها تفاوت توزيع الخدمات، وضعف التكامل بين مستويات الرعاية، والضغط على الموارد، وقد برزت الحوكمة الرقمية كأداة استراتيجية لإعادة هيكلة الأداء الصحي، وتحسين الشفافية وتوجيه السياسات بناءً على بيانات دقيقة، وتأتي هذه الجهود في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمن رؤية شاملة تستجيب لتطلعات المواطنين.

[1]- كريمة محمد الصغير محمد، المرجع السابق، ص 1283.

وفي هذا السياق، يعد تبني الحوكمة الرقمية خطوة ضرورية لمعالجة اختلالات المنظومة الصحية وتحقيق تنمية صحية شاملة، كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع الصحة في مصر

التطبيق	مميزاته
اطمئن	وضع هذا التطبيق كإجراء احترازي لمواجهة فيروس كورونا ومن مميزاته: سهولة الاستخدام في المطارات، منع التلاعب بالحصول على لقاح كورونا ويعتبر بمثابة جواز سفر صحي .
المنصة الإلكترونية للأمانة العامة للمراكز الطبية المتخصصة	تسعى هذه المنصة إلى تعزيز التواصل بين متلقي الخدمة الصحية ومقدميها، مما يسهم في تحسين تجربة المرضى وتعزيز التفاعل الفعال، كما أنها تسلط الضوء على إمكانيات الأمانة في تقديم خدمات طبية متطورة تشمل كوادر طبية متميزة وتجهيزات حديثة في مختلف مستشفياتها، وتوفر أيضا خريطة جغرافية تفاعلية تسهل وصول المرضى إلى مستشفيات الأمانة لتلقي الخدمات في مجالات عدة تشمل التشخيص والعلاج وتعزيز السياحة العلاجية والتسويق الطبي، إضافة إلى التعليم الطبي المستمر.
المستشفى الافتراضي	يعتبر أول مستشفى افتراضي في مصر سنة 2024، حيث يسمح هذا المستشفى بتوفير الرعاية الصحية عن بعد مما يتيح توفير استشاريين في كل التخصصات الطبية لجميع المنتفعين من شتى المحافظات.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

ينظر في ذلك: – تطبيق كورونا مصر 2022: كل ما تريد أن تعرفه عن اطمئن،wego ، متاح على الرابط: https://rahhal.wego.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21، على الساعة: 11:21.

- منصة الكترونية جديدة تضع خدمات "الصحة" في متناول يدك، تليجراف مصر، متاح على الخط: https://www.egypttelegraph.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21، على الساعة: 11:34.
- خطة 2024 "الرعاية الصحية": إنشاء أول مستشفى افتراضي لتوفير الرعاية عن بعد، مصراوي، متاح على الرابط: https://www.masrawy.com/، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21، على الساعة: 13:26.

ثانيا: قطاع التعليم

مع تعاظم أهمية التحول الرقمي في مختلف جوانب الحياة، تقتضي ضرورة إعادة النظر في آليات إدارة القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع التعليم، الذي يُعد حجر الأساس في بناء المجتمعات وتشكيل مستقبل الأمم، وقد أفرز هذا التحول مفاهيم جديدة في الإدارة، من أبرزها الحوكمة الرقمية التي تقوم على استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق الكفاءة والعدالة في توزيع الموارد واتخاذ القرار.

فرض الواقع المصري الراهن الاتجاه نحو اعتماد الحوكمة الرقمية في التعليم استجابة لتحديات مزمنة تتعلق بتكدس المؤسسات التعليمية، وتفاوت جودة التعليم، وضعف كفاءة الإدارة، وقد أطلقت الدولة عددًا من المبادرات لتطبيق مفاهيم الحوكمة الرقمية، مثل تطوير البنية التحتية للمدارس الذكية، إنشاء المنصات التعليمية الإلكترونية.

وفيما يلي جدول يوضح أبرز المنصات الرقمية المعتمدة، مع استعراض لأهم مميزاتها في سياق العملية التعليمية:

الجدول رقم (2-5): إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع التعليم في مصر

المنصات	مميزاتها
مدرستنا بلس	توفر منصة (مدرستنا بلس) فيديوهات شرح للمناهج الدراسية للطلاب بمراحل التعليم قبل الجامعي بالإضافة إلى توفير فيديوهات وشرح للغة الثانية، كما يوجد فيديوهات لتعلم الشطرنج والبرمجة والرسم، وفيديوهات عن ممارسة الرياضة، وفيديوهات تخص نصائح لتربية الأولاد والتعامل معهم .
بوابة التعليم الإلكتروني	أتاحت وزارة التربية والتعليم بوابة التعليم الإلكتروني ووفرت بها العديد من الخدمات الطلابية لجميع المراحل الدراسية من رياض الأطفال حتى مرحلة الثانوية، كما وفرت خدمات لذوي الهمم ودروس التعليم المجتمعي .
منصة البث المباشر للحصص الافتراضية	تهدف هذه المنصة إلى تواصل فعال بديل للحصص المدرسية عبر شبكة الأنترنت باستخدام برامج التعليم عن بعد بين الطلاب والمعلمين .
منصة حصص مصر	تقدم المناهج السياسية ابتداء من الصف الثالث الاعدادي وحتى الثالث ثانوي، عن طريق نشر دروس تفاعلية، ومراجعات للمواد الدراسية والامتحانات التجريبية من إعداد معلمين معتمدين من الوزارة.

منصة تعلم معنا	تتيح منصة تعلم معنا للطلاب فرصة الحصول على الدروس التعليمية مجانية وبجودة عالية، مقدمة من نخبة من المعلمين المتميزين في كل محافظة، كما أنها تقدم دعم تعليمي شامل لجميع طلاب المدارس.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

خدمات متكاملة للطلاب "تعرف على المنصات التعليم المختلفة"، اليوم السابع، متاح على الرابط: http://www.youm7.com، تاريخ الاطلاع: 2025/04/20، على الساعة: 19:10.

ثالثا: قطاع العدل

يُعد قطاع العدل من أكثر القطاعات حاجة إلى تطبيقات الحوكمة الرقمية، نظرًا لدوره في تحقيق العدالة وسيادة القانون، وفي مصر جاءت هذه التطبيقات استجابة لحاجة ملحة لتحديث البنية المؤسسية وتحسين كفاءة المنظومة القضائية، خاصة مع تراكم القضايا، وطول أمد التقاضي.

وقد تبنت الدولة عدداً من المبادرات الرقمية، يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع العدل

المنصات	مميزاتها
منصة أكاديمية القضاة	تطوير آليات العمل القضائي وذلك بتدريب الكوادر البشرية والاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القضائية، تقديم خدمات إلكترونية مبتكرة للمواطنين .
منصة المركز القومي للدراسات القضائية	– تعد الذراع التدريبي الرقمي وإحدى جهود وزارة العدل في تنفيذ استراتيجيات الدولة نحو التحول الرقمي الشامل وجعل مصر مركزا رائدا للإبداع والابتكار والثقافة ودمج المعرفة الرقمية بكافة القطاعات وعلى رأسها قطاع العدالة، باعتباره حجر الزاوية في بناء أي مجتمع متحضر. – تساهم في رفع كفاءة ومهارات أعضاء الجهات والهيئات القضائية. – تقدم دورات التكوين لأعضاء الهيئات القضائية. –تقدم خدمات تميز للمواطنين من خلال تدريب أعوان القضاء والعاملين بالجهات المعاونة مثل: الطب الشرعي وغيرها والشهر العقاري وغيرها من الجهات التي تقدم خدمات للمواطنين بهدف الارتقاء بمستواهم الفني وزيادة معدلات الإنجاز.

التقاضي الإلكتروني	أنشئت هذه المنظومة القضائية التكنولوجية للمساهمة في تسيير إجراءات التقاضي في تحقيق العدالة الناجزة وتخفيف العبء على المتقاضين ومنع الازدحام داخل المحاكم والنيابات.
منصة عدالة الرقمية	تهدف هذه المنصة إلى إسراع الخطوات الإجرائية في منظومة العدالة لتصبح أكثر سهولة وإتاحة للجميع، فمن خلال هذه البوابة الإلكترونية يمكن للمواطنين والمحامين وأطراف النزاع في القضايا الاقتصادية تسجيل بياناتهم، ورفع القضايا ومتابعة سيرها والاطلاع على قرارات القضاة في جميع مراحل التقاضي وطلب تجديد المواعيد ودفع الرسوم إلكترونيا وغيرها من الخدمات.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

ينظر في ذلك: – وزارة العدل تطلق منصة المركز القومي للدراسات القضائية "أكاديمية القضاة" بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ومشروع "أضواء"، الموقع الرسمي لوزارة العدل المصرية، متاح على الرابط:https://moj.gov.eg ، تاريخ الاطلاع: 2025/04/21، على الساعة: 12:19.

- "التقاضي الإلكتروني" بوابو تحقيق العدالة الناجزة، وخبراء: نقلة نوعية في محاكم مصر، بوابة الأهرام، متاح على الرابط: https://gate.ahram.org.eg/News/2569928.aspx?utm_source=chatgpt.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21، على الساعة: 13:40.
- "منصة عدالة رقمية" لأول مرة في مصر، تعاون بين وزارة العدل ولينك ديفيلوبمنت ومايكروسوفت لرقمنة المحاكم الاقتصادية بهدف تحقيق العدالة الناجزة وتشجيع الاستثمار، Microsof، متاح على الرابط: https://news.microsoft.com/، تاريخ الاطلاع2025/04/21، على الساعة: 14:00.

من خلال الجداول أعلاه يتضح أن مصر تبذل جهوداً واضحة نحو التحول الرقمي الشامل كأداة لتحقيق الحكومة الرشيدة، وتستهدف هذه الجهود القطاعات الحيوية التي تمس حياة المواطن بشكل مباشر وعلى رأسها قطاعات الصحة، التعليم، العدل، وقد انعكست هذه التحركات في عدد من المبادرات والمنصات الرقمية التي تؤكد التزام الدولة "رؤية مصر 2030" التي تضع التحول الرقمي والتنمية المستدامة ضمن أولوياتها الاستراتيجية.

في قطاع الصحة برزت أدوات الحوكمة الرقمية كوسائل فعالة لتحسين إدارة الموارد وتعزيز الوقاية من خلال إطلاق تطبيقات مثل: اطمئن، حيث تعمل مصر على إرساء نظام صحي أكثر مرونة وكفاءة مع ضمان الشفافية وسرعة الوصول إلى الخدمات.

في قطاع التعليم، شكّلت الحوكمة الرقمية استجابة استراتيجية لمشكلات مزمنة، منها التكدس، وضعف كفاءة الإدارة، وتفاوت جودة التعليم، وقد كان التحول إلى المنصات التعليمية الإلكترونية مثل "مدرستنا بلس"، "بوابة التعليم الإلكتروني"، و"منصة تعلم" بمثابة نقلة نوعية في توفير تعليم شامل ومتوازن يراعي اختلاف الفئات والمناطق، إن رقمنة التعليم تتيح التفاعل، تخصيص المحتوى، وتحسين المتابعة، وهو ما يرسّخ مبادئ العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص.

أما في قطاع العدل، فقد مثّلت الرقمنة خطوة جادة لمعالجة إشكاليات مثل بطء التقاضي وتكدس القضايا، من خلال المحاكم الرقمية، والتقاضي الإلكتروني، ومنصات التدريب القضائي الذكية مثل "أكاديمية القضاة" و"المركز القومي للدراسات القضائية"، تسعى الدولة إلى بناء قضاء أكثر شفافية وكفاءة وعدالة، كما أن توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات يُعتبر تحولًا نوعيًا يدعم صنع القرار داخل المنظومة القضائية، ويعزز من فعالية الأداء ومصداقيته أمام المواطنين.

إن ما تشهده مصر من تحولات رقمية في قطاعات الصحة، التعليم، والعدل، يؤكد إرادة سياسية واضحة نحو تحديث الدولة وتحقيق التنمية المستدامة، ورغم وجود تحديات تتعلق بالبنية التحتية، القدرات البشرية، والثقافة المؤسسية، إلا أن المؤشرات تدل على أن التحول الرقمي ليس مجرد خيار، بل هو مسار استراتيجي لمستقبل أكثر عدالة وكفاءة وجودة في تقديم الخدمات.

المبحث الثالث: مشروع الحوكمة الرقمية في الجزائر

تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تبني نموذج إداري حديث يقوم على مبادئ الحوكمة الرقمية، في إطار شامل وواسع لتحديث القطاع العام وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وقد جاء هذا التوجه استجابة للتحولات التكنولوجية المتسارعة من جهة، ومتطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى، فقد كشف الواقع الإداري الجزائري عن حاجة ملحة لإصلاحات بنيوية تمكن من الانتقال إلى نمط أكثر استجابة وفعالية.

ومن هذا المنطلق، أطلقت الدولة عدة مشاريع ومبادرات تهدف إلى رقمنة المعاملات الإدارية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وبناء منظومة متكاملة تسمح بإدارة فعالة للموارد والخدمات.

المطلب الأول: واقع الحوكمة الرقمية من خلال مؤشرات الأمم المتحدة

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة جهودًا متزايدة لتعزيز الحوكمة الرقمية، وذلك في إطار السعي لتحديث الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتُظهر مؤشرات الأمم المتحدة، لاسيما مؤشر تطور الحوكمة الرقمية (EGDI) ومؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية (GEMS)، أن الجزائر أحرزت تقدمًا ملحوظًا، رغم التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، ورأس المال البشري، ومحدودية الخدمات الرقمية التفاعلية، ويُعد تحليل هذه المؤشرات أداة مهمة لفهم مستوى جاهزية الدولة للتحول الرقمي، وتحديد الجوانب التي تتطلب مزيدًا من التطوير لتحقيق إدارة عمومية أكثر كفاءة وشفافية.

أولاً: مؤشر تطور الحوكمة الرقمية (EGDE)

1. تعريف مؤشر الحوكمة الرقمية(EGDI) : هو أحد الأدوات الهامة التي تصدرها الأمم المتحدة لقياس مستوى استخدام الحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم خدماتها للمواطنين والشركات، يعكس هذا المؤشر كفاءة العمل الحكومي في التحول الرقمي، مما يساعد على تحسين الأداء وزيادة الشفافية وتعزيز التواصل بين الحكومة والجمهور، ويعتبر هذا المؤشر مرجعية عالمية لتقييم مستوى التقدم الرقمي لكل دولة، ويساعد الحكومات على تحديد النقاط التي تحتاج إلى تطوير واستثمارات لتقديم خدمات أفضل للمواطنين[1].

[1]- عبد القادر بن خالد، مؤشر الحكومة الإلكترونية عمل كبير ينتظر الجزائر، الأوراس، متاح على الرابط: https://www.awras.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/16، على الساعة: 22:23.

2.أداء الجزائر في مؤشر الحوكمة الإلكترونية

بالنسبة لمؤشر الحوكمة الإلكترونية لعام 2024، حلت الجزائر في المرتبة 116 من بين 193 دولة، بمعدل 0.5956، هذا الرقم يعكس مستوى متوسط من التقدم في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات داخل الحكومة الجزائرية، لكنه لا يزال يتطلب جهودًا كبيرة لمواكبة دول الجوار وتحسين الأداء[1].

ثانيا: مؤشر نضوج الخدمات الحكومية (GEMS)

1.تعريفه: هو أداة تستخدم لقياس مدى نضوج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الرقمية والتطبيقات النقالة في الدول العربية، ويرمي إلى توفير مقياس يستخدمه صانعو القرار وواضعو السياسات لتوضيح بعض الأبعاد التي لا يبينها العديد من المؤشرات الدولية والمتمثلة في معرفة مدى تطور الخدمة، واستخدامها ورضا المستخدم حيالها، والجهود الحكومية المبذولة لإيصالها إلى الجمهور[2].

2.أداء الجزائر في مؤشر (GEMS):

الشكل رقم (2-4): نسب مؤشر GEMS في بعض الدول العربية (الجزائر)

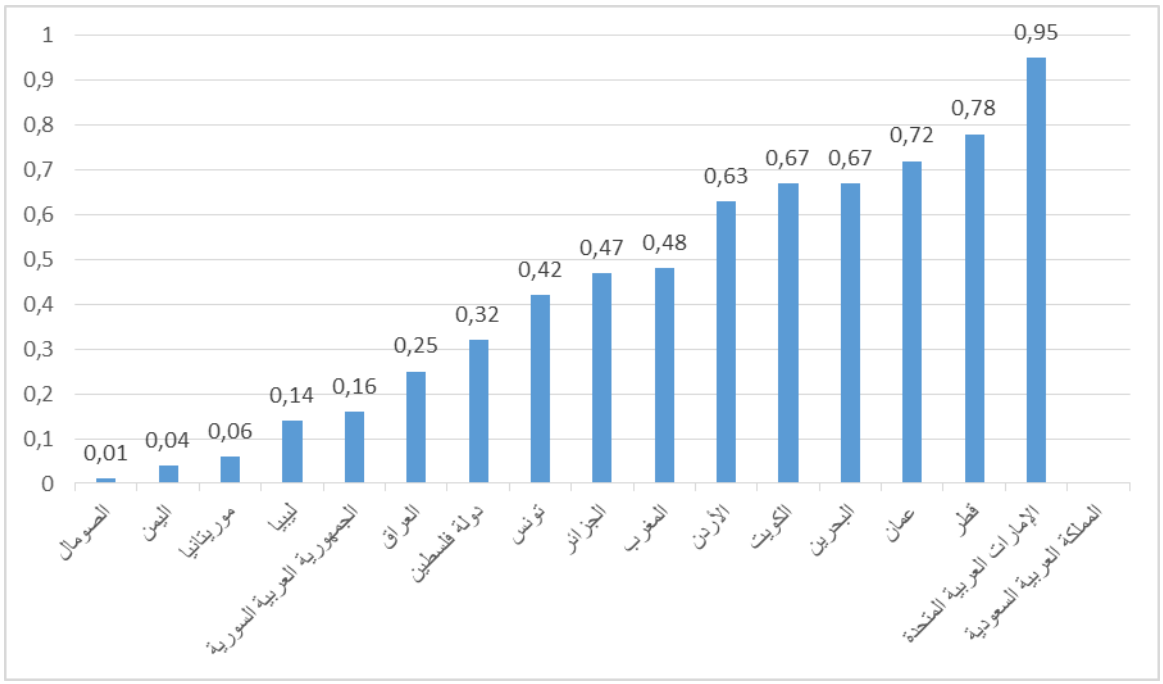

المصدر: تقرير الأمم المتحدةESCWA، 2024، مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة GEMS-2024، ص 21.

[1]- عبد القادر بن خالد، المرجع السابق، https://www.awras.com..

[2]- مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة GEMS-2024، 2025، ص 09، متاح على الرابط: https://www.unescwa.org.pdf، تاريخ الاطلاع: 2025/05/15، على الساعة: 19:00.

يوضح الشكل رقم (2-5)، تفاوت نسب مؤشر نضج الخدمات الحكومية الرقمية والمحمولة (GEMS) في عدد من الدول العربية، حيث حققت الجزائر نسبة 0,42 وفقاً لتقرير الأمم المتحدة ESCWA الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا سنة 2024، وتعد هذه نسبة قريبة من متوسط قيم المؤشر المحققة في الدول العربية، ما يعكس جهوداً ملموسة في مجال التحول الرقمي، إلا أنها تظل متواضعة مقارنة بالدول العربية الرائدة مثل المملكة العربية السعودية التي تحتل مراكز متقدمة عالميا بنسبة (0,78). ويعكس هذا الترتيب أن الجزائر حققت بعض التقدم في رقمنة الخدمات ضمن مؤسساتها الإدارية، إلا أنها لاتزال تواجه تحديات مرتبطة بالبنية التحتية التكنولوجية، وضعف التنسيق بين الإدارات ومحدودية الكفاءات الرقمية.

وتظهر هذه المعطيات أن الجهود الجزائرية رغم وجودها، ماتزال مشتتة وتفتقر إلى رؤية متكاملة للحوكمة الرقمية، وهذا ما يستدعي من الجزائر تكثيف جهودها لتطوير التشريعات، وتحسين الشفافية ورفع كفاءة الخدمات، بما يعزز من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: تطبيقات الحوكمة الرقمية في الجزائر

سعت الجزائر كغيرها من دول العالم على تجسيد فلسفة الحوكمة الرقمية من خلال تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة للمواطن في ظل تحسين وتطوير المرفق العام، وبالتالي أصبح تحسين الخدمات وتطوير المرفق العام هدفاً أساسياً للسياسة العامة، وفي هذا السياق بدأت الجزائر في اتخاذ الخطوات نحو إدارة رقمية عن طريق إطلاق منصات رقمية عبر الأنترنت في مختلف القطاعات من أجل تقديم خدمة أفضل في كافة المجالات وكذا تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن إبراز البعض منها كالآتي:

أولا: قطاع الصحة

الجدول رقم (2-7): إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع الصحة

المنصات	المميزات
المنصة الرقمية لتتبع فيروس كورونا Covid-19	تم إطلاق البوابة الإلكترونية من طرف وزارة الصحة بعد تفشي فيروس كورونا كوفيد-19 Covid وهذا لأجل رصد وتتبع تطور الوضع الصحي وطنياً ومحلياً، وتسجيل حالات المرضى والوفيات أو الحالات المشتبهة بها، إضافة إلى إتاحة المجال أمام المتخصصين والمرضى لطرح انشغالاتهم واستفساراتهم بخصوص المرض، إضافة إلى توعيتهم أو إعلامهم بمختلف الإجراءات،

	المعلومات، الإحصائيات والمستجدات.
منصة دوكتا	تم إطلاق المنصة الرقمية "دوكتا" من طرف مجموعة من الخبراء الجزائريين بغرض تحسين الرعاية الصحية في الجزائر ورقمنتها وجعلها ذكية إلى جانب تقديم خدمات صحية أكثر جودة وفعالية، كما أنها تعمل على ربط وتنظيم المواعيد الطبية بين المرضى والمتخصصين، وكذلك إدارة الملفات الطبية والمعلومات المتعلقة بالمرضى في منصة واحدة بطريقة رقمية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

ينظر في ذلك: - كوفيد-19: منصة رقمية لمتابعة الأشخاص، وكالة الأنباء الجزائرية، متاح على الرابط: https://www.aps.dz، تاريخ الاطلاع: 2025/05/10، على الساعة: 19:00.

ثانياً: قطاع التعليم والبحث العلمي

شهدت الجزائر بين عامي 2023 و2025 تطوراً بارزاً في مجال الرقمنة، في إطار رؤية استراتيجية ترمي إلى بناء "جزائر رقمية 2030"، وقد أصبح التحول الرقمي محوراً أساسياً في سياسات الدولة، بهدف تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز الشفافية ومكافحة البيروقراطية.

1. سنة 2023: تم إطلاق 06 منصات رقمية مخصصة لقطاع التعليم والبحث العلمي، في خطوة تهدف إلى رقمنة الخدمات وتيسير الوصول إليها الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): إجراءات الحوكمة الرقمية في قطاع التعليم والبحث العلمي

المنصات	المميزات
الشباك الموحد الإلكتروني	يسمح بتوفير خدمات لقرابة ربع مليون موظف تابع للقطاع وهو من شأنه تجسيد مبدأ الفعالية والنجاعة في التسيير الإداري.
منصة التوثيق والتصديق	تقوم بالتوثيق والتصديق على الشهادات المدرسية لكل المتخرجين من الجامعة، تعتمد على التوقيع الإلكتروني لضمان سلامة الوثائق وعدم التلاعب بها.
الحافظة الإلكترونية	جاءت هذه المنصة لتدعيم منهج التصديق الإلكتروني الذي اعتمدته لبلوغ هدف "صفر ورقة".

المنشورات العلمية الطبية	وهي أول منصة وطنية تعني نشر الأبحاث العلمية في مجال الطب وكذا مختلف المنشورات الطبية.
إدارة حاضنات الأعمال الجامعية	توفر هذه المنصة واجهة متكاملة تجمع بين إدارة الأفكار والمشاريع وبرامج التدريب وتمويل الأفكار المبتكرة إلى واقع ملموس.
تبرئة الذمة	تتميز بـ: – سهولة الاستخدام والشفافية والدقة. – الاستغناء عن المعاملات الورقية التقليدية وتقليل الوقت والجهد.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

التعليم العالي: إطلاق 06 منصات رقمية جديدة لتجسيد الحوكمة في تسيير القطاع، وكالة الأنباء الجزائرية، متاح على http://www.aps.dz، تاريخ الاطلاع: 2025/04/19، على الساعة: 38h: 09.

2. في سنة 2025:

وفي ذات السياق أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على إطلاق خمس منصات جديدة ليصل عدد المنصات الرقمية إلى 69 منصة في الشقين البيداغوجي والخدماتي، تسعى من خلالها الوزارة الوصاية لبسط نفوذها رقمياً، والجدول التالي يبين هذه المنصات الخمس الجديدة:

الجدول رقم (2–9): المنصات الجديدة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال سنة 2025

المنصات	المميزات
mybus_controller	وهو تطبيق جديد مضاف إلى تطبيق حافلتي (my bus) يهدف إلى تعزيز الرقابة على تسجيل حضور حافلات النقل الجامعي سواءً من طرف مديريات الخدمات الجامعية أو من طرف الديوان الوطني للخدمات الجامعية بهدف إعطاء مصداقية أكثر لتطبيق حافلتي من ناحية أوقات الانطلاق وحالة الحافلة بخصوص انطلاقها.
منصّة حاضنة	والتي تهدف إلى توحيد أدوات إدارة الحاضنات، تسهيل متابعة المشاريع، تعزيز التعاون بين المحتضنين والموجهين وتوفير مؤشرات أداء دقيقة وفورية، كمَا توفر المنصة بيئة رقمية شاملة لتحسين مرافقة الشركات الناشئة في الوسط الأكاديمي، ومواكبة متطلبات الابتكار وجودة المتابعة.

منصّة تقييم الدروس عبر الخط	والتي يتم من خلالها تسهيل الانتقال نحو التعليم الرقمي من خلال توفير أدوات وتقنيات مبتكرة لتقييم جودة الدروس عبر الإنترنت، تسعى المنصة إلى ضمان تقديم محتوى تعليمي متميز يتناسب مع المعايير الأكاديمية ويضمن تحقيق الأهداف التعليمية بكفاءة، كما تركز على تطوير مهارات الأساتذة والفاعلين الجامعيين في استخدام التقنيات الحديثة لإدارة الدروس عبر الإنترنت بشكل فعال.
منصة المستشار الرقمي الخاص	فهي عبارة عن نظام محادثة باستعمال الذكاء الاصطناعي مبني على نموذج لغوي كبير، يقوم بتوفير استفسارات موثوقة وسلسلة حول جميع الوثائق التّنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما يتولى مهمة البحث في آلاف الوثائق والمستندات بسرعة فائقة، ويسهل الوصول إلى النصوص القانونية، من مميزاته فهم أسئلتك بلغتك العادية، اسأل بكلماتك كما لو كنت تتحدث مع موظف خدمة العملاء إلى جانب يتولى مهمة البحث في آلاف الوثائق والمستندات بسرعة فائقة كما يقدم إجابات واضحة ومباشرة، ويلخص المعلومات المعقدة بلغة سهلة وبسيطة مع إمكانية الوصول إليه في أي وقت ومن أي مكان.
(ELHAL) : Algerien Heaper Articles en ligne	وهي منصة رقمية خاصة بإتاحة الموارد العلمية المخزنة في المؤسسات الجامعية الجزائرية، من خلال البحث في المستودعات المؤسساتية لدى الجامعات وتحميلها، واستغلال نتائج البحث من الأطروحات، المذكرات، وكذلك المقالات البحثية وغيرها من الإنتاجات العلمية، مما يعزز مرئية الأبحاث العلمية الجزائرية.

المصدر: من عداد الطالبتين بالاعتماد على:

أمينة صحراوي، 05 منصات جديدة وزارة التعليم العالي تبسط "نفوذها" رقميا، الجزائر الجديدة، متاح على الرابط: http://www.aldjazairaldjadida.dz، تاريخ الاطلاع:2025/04/14. على الساعة: 23:03.

بالإضافة إلى إطلاق منصة "STUDY IN ALGERIA" لفائدة الطلبة الدوليين الراغبين في الدراسة في الجزائر في إطار تنفيذ وتطبيق أحكام المرسوم الرئاسي رقم 25-83 المؤرخ في 10

فبراير سنة 2025 المحدد لكيفيات وشروط قبول الطالب الدولي في المؤسسات الجزائرية للتعليم والتكوين العاليين[1].

ثالثاً: قطاع العدل

يمثل قطاع العدل في الجزائر فضاءً حيويًا لتنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وضمان تطبيق القوانين وحماية الحقوق، ونظرًا للدور المحوري الذي يضطلع به، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في طرق تسيير هذا القطاع، لا سيما في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، وقد بدأت الجزائر في اتخاذ خطوات فعلية لتطوير منظومتها القضائية، من خلال اعتماد أدوات رقمية حديثة، تهدف إلى تقليص البيروقراطية، وإتاحة وصول المواطنين بسهولة إلى العدالة، مع ضمان فعالية الإجراءات القضائية ودقتها.

وانطلاقاً من هذه المبادرة، باشر قطاع العدل في إدماج خدمات رقمية تؤدي وظائف متعددة عن بعد متمثلة في[2]:

– اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكتروني من خلال استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني، بالإضافة إلى تمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع من الحصول على الوثائق الإدارية والمحررات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق.

– تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية ممضيتين إلكترونياً عبر الأنترنت وعبر الممثليات الدبلوماسية، والقنصلية بالخارج.

– إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني، حيث خصص المشرع الفصل الثالث من قانون رقم 15–03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة لتنظيم هذا الاجراء.

– استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية حيث يعد إجراء جديد تم من خلاله إدخال تقنية المحادثات عن بعد بالصورة والصوت، في مجال التحقيقات القضائية، أو أثناء سير المحاكمات، كما يمكن سماع المتهمين في كل من قضايا الجنح والمحبوسين في المؤسسات العقابية لتخفيف من إجراء تنقلهم.

– إتاحة الإمكانية للمحامين لسحب النسخ العادية من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونياً عبر الأنترنت، بالإضافة إلى التبادل الإلكتروني للعرائض خارج الجنسيات، وإمكانية تتبع القضايا، والاطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل.

---

[1]-قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يطلق منصة رقمية لفائدة الطلبة الدوليين الراغبين في الدراسة بالجزائر، متاح على الرابط: http://www.mesrs.dz، 2025/04/19، على الساعة: 09h :11.

[2]– نعمة مهماه، الحوكمة الرقمية للإدارة العمومية في الجزائر، مجلة إدارة– المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد: 31، العدد: 61، 2024، ص 81.

– تم تمكين مختلف الإدارات والهيئات العمومية من الاطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية (رقم 02)، ممضاة إلكترونياً.

– استحداث مصلحة مركزية للبصمات الوراثية يديرها قاضي وتساعده خلية تقنية، تشرع على عملية إنشاء وإدارة قاعدة المعطيات الوطنية للبصمات الوراثية.

– استحداث نظام آلي يرمي إلى محاربة ظاهرة اختطاف الأطفال، يمكن من الإعلان عن إنذار بحالة اختطاف الأطفال عبر مختلف وسائل الإعلام، قصد النشر الواسع للمعلومة وبصفة آنية وعن بعد.

– أيضاً تبليغ عبر رسالة SMS، حيث تسمح للمتقاضين بتتبع مآل قضاياهم بواسطة رسائل نصية قصيرة عبر الهاتف المحمول، كما تمكن المحاكم من إرسال الاستدعاء وتبليغ المتقاضين إلكترونياً.

من خلال ما سبق يتضح أن الجزائر تسعى إلى تعزيز الحوكمة الرقمية كألية لتحسين جودة الخدمات العمومية ورفع كفاء الأداء المؤسسي، ففي قطاع الصحة ساهمت الرقمنة في تطوير أنظمة تتبع الرعاية الصحية، لاسيما خلال جائحة كورونا، مع التركيز على السجل الصحي الإلكتروني.

أما في قطاع التعليم، فقد ساعدت المنصات الرقمية على دعم التعلم عن بعد وتقليص الفجوة الرقمية التعليمية مع العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية.

وفي قطاع العدل تم اعتماد خدمات الكترونية لتسهيل التقاضي وتقليص آجاله، ما يعكس توجهاً أكثر نحو عدالة أكثر كفاءة وشفافية، ورغم هذه الجهود، لا تزال تحديات التحول الرقمي قائمة، خصوصاً فيما يتعلق بالموارد التقنية والبشرية.

المطلب الثالث: رهانات الرقمنة في الجزائر (التحديات والفرص)

مع دخول عصر الرقمنة بكل قوة تجد الجزائر نفسها أمام تحديات وفرص جديدة في مجال التكنولوجيا والاتصالات حيث تعد الرقمنة من أبرز الأولويات للحكومة الجزائرية، حيث تسعى إلى تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز استخدام الإنترنت في جميع جوانب الحياة اليومية، كما تواجه الجزائر تحديات عديدة في مسار الرقمنة، بما في ذلك البنية التحتية المتقادمة ونقص التأهيل التقني، لكن مع هذه التحديات تأتي أيضاً فرص كبيرة لتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي، من بين أهم الرهانات التي تواجهها الجزائر في رحلتها نحو الرقمنة هي توفير خدمات الإنترنت السريعة والموثوقة للمواطنين في جميع أنحاء البلاد.

تعتبر الإنترنت من أساسيات الحماية المدنية وتعتمد العديد من الصناعات والخدمات على وجود اتصال جيد بالأنترنت للنمو والازدهار، بالإضافة إلى ذلك تحتاج الجزائر إلى استثمارات كبيرة في تطوير المهارات التقنية للشباب وتوفير بيئة مشجعة لزيادة الأعمال التكنولوجية.

يعتبر توفير فرص العمل في مجال التكنولوجيا والابتكار أمراً حاسماً للحد من البطالة وتعزيز التنمية المستدامة، على صعيد آخر تعد الرقمنة فرصة لتعزيز الشفافية والفعالية في القطاعات الحكومية والخاصة، من خلال استخدام التكنولوجيا في الإدارة والخدمات الحكومية، يمكن تحسين الجودة والكفاءة وتقديم خدمات أفضل للمواطنين بالنظر إلى هذه التحديات والفرص يتطلب تحقيق نجاح الرقمنة تعاوناً متبادلاً بين القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الدولية وتبادل المعرفة، إذا تم تجاوز هذه التحديات بنجاح فإن الجزائر قادرة على الاستفادة من فوائد الرقمنة لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق رؤية مستقبلية مزدهرة للجميع.

خلاصة الفصل

تشهد الجزائر خلال السنوات الأخيرة محاولات متزايدة لتبني الحوكمة الرقمية كألية لتحسين أداء المؤسسات العمومية وتعزيز الشفافية والمساءلة، غير أن وتيرة هذا التحول تبقى بطيئة مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى مثل السعودية ومصر اللتين استطاعتا تحقيق قفزات نوعية في مجال الرقمنة بفضل استراتيجيات واضحة واستثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا، في المقابل لا تزال الجزائر تواجه جملة من التحديات أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية وضعف التنسيق في ممارسة مشروع الحوكمة الرقمية، ومع ذلك فقد تشهد السنوات الأخيرة انطلاق عدة مبادرات رقمية من قبل الحكومة في بعض القطاعات مثل: قطاع الصحة، التعليم، وقطاع العدل لذلك يمكن القول أن الجزائر تسير في الطريق الصحيح لكنها بحاجة إلى مزيد من الجهود والاستثمارات في الموارد البشرية التقنية لتواكب الدول العربية الرائدة في هذا المجال.

خاتمة

خاتمة

تعد الحوكمة الرقمية من بين أهم مخرجات التحول التكنولوجي العميق الذي يشهده العالم المعاصر، بما تمثله من تحول جذري في نمط عمل الحكومات، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن وآليات تقديم الخدمة العمومية فضلا عن دورها المركزي في دعم السياسات التنموية المستدامة.

وتم التوصل في هذه الدراسة إلى أن الحوكمة الرقمية من خلال أدواتها وتطبيقاتها، تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية، الكفاءة، المشاركة، والعدالة الاجتماعية.

وتم التركيز في هاته الدراسة على تحليل دور الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال مقارنة ثلاث دول عربية (المملكة العربية السعودية، مصر، والجزائر)، مع التركيز على القطاعات الحيوية: الصحة، التعليم، والعدل، باعتبارها قطاعات ذات تأثير مباشر في حياة المواطن وذات صلة وثيقة بأهداف أجندة 2030، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية والتي تتضمن في محتواها إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، كما تعتبر اختبارا لفرضياتها، وسيتم ذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالي:

أولا: اختبار صحة الفرضيات

تمت الإجابة على الإشكالية من خلال معالجة الموضوع والوصول لتحليل كامل تم من خلاله الإجابة على الأسئلة الفرعية والوصول إلى مناقشة الفرضيات على النحو الآتي:

بالنسبة **للفرضية الأولى** التي تشير إلى أن الحوكمة الرقمية يمكن أن تسهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية من خلال تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتسهيل المشاركة المجتمعية في صنع القرار، توصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية بدرجات متفاوتة فالحوكمة الرقمية تسهم فعلاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لكن مساهمتها تعتمد على مدى نضج البنية الرقمية والسياسات الداعمة.

الفرضية الثانية التي تنص إلى اختلاف درجة مساهمة الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حسب جاهزية البنية التحتية الرقمية والسياسات الحكومية الداعمة لكل الدول توصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية حيث هناك تباين واضح بين الدول الثلاث في مدى جاهزيتها وقدرتها على استخدام الحوكمة الرقمية كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث جاءت المملكة العربية السعودية في موقع متقدم بفضل توجه إستراتيجي واضح ممثلاً في رؤية 2030، التي دمجت التحول الرقمي ضمن أولوياتها التنموية ونجحت في ترجمة العديد من المبادرات الرقمية إلى نتائج ملموسة سواءً على مستوى الخدمات العمومية، أو تمكين المواطن، أو تحسين بيئة الأعمال، أما مصر فرغم امتلاكها قاعدة رقمية قوية وتاريخ طويل في بناء البنية التحتية التكنولوجية، إلا أن التحديات التنظيمية لا تزال تقف حاجزاً أمام

تحقيق تكامل كامل بين الرقمنة والتنمية، في حين جاءت التجربة الجزائرية محدودة نسبيا نظراً لتأخر السياسات الرقمية وغياب التنسيق المؤسساتي وضعف الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي.

ثانيا: نتائج الدراسة

– ارتباط وثيق بين الحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة: توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكاملية بين الحوكمة الرقمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تسهم التقنيات الرقمية في تعزيز الشفافية، الكفاءة، والمساءلة وهي مبادئ أساسية للحكم الرشيد.

– الدول الثلاثة المدروسة أظهرت مستويات متفاوتة في تطبيق الحوكمة الرقمية، حيث حققت المملكة العربية السعودية الريادة، تليها مصر، ثم الجزائر التي لا تزال في طور التأسيس.

– القطاعات الثلاثة (الصحة، التعليم، العدل) شهدت تحولات ملموسة بفضل التحول الرقمي، خاصة في تسريع الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية.

– نجاح الحوكمة الرقمية مرتبط بوجود بنية تحتية قوية، وكفاءات بشرية مؤهلة، وإدارة سياسية داعمة.

– الجزائر تعاني من التحديات بنيوية، على رأسها ضعف البنية التحتية الرقمية، غياب التنسيق ونقص الموارد البشرية والتقنية المتخصصة، رغم وجود مبادرات واعدة.

وعليه يمكن القول أن الحوكمة الرقمية ليست مجرد توجه تقني، بل خيار استراتيجي له انعكاسات هيكلية على بنية الدولة ووظائفها في تحقيق تنمية أكثر شمولا واستدامة.

ثالثا: اقتراحات الدراسة

1. ضرورة تسريع وتيرة التحول الرقمي في الجزائر عبر استراتيجيات وطنية واضحة تشمل جميع القطاعات مع المتابعة لتنفيذها.

2. تعزيز الإطار القانوني والتشريعي: تطوير تشريعات وقوانين تدعم الشفافية، حماية البيانات، وتكفل الاستخدام الفعال للتقنيات الرقمية في العمل الحكومي.

3. بناء القدرات الرقمية: الاستثمار في تدريب الموظفين الحكوميين والمواطنين على استخدام الأدوات الرقمية لزيادة التفاعل والمشاركة المجتمعية.

4. دعم الشراكات مع القطاع الخاص: تعزيز التعاون بين الحكومات والشركات التكنولوجية لتسريع رقمنة الخدمات وتوفير حلول مبتكرة ومستدامة.

5. إنشاء وحدات متخصصة في الحوكمة الرقمية: ضمن الوزارات والمؤسسات الحكومية لتنسيق السياسات ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الرقمية.

6. وضع آليات متابعة وتقييم: اعتماد مؤشرات قياس محددة لتقييم أداء الحوكمة الرقمية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي.

خاتمة

رابعا: أفاق الدراسة

استنادًا إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة، يتضح أن الحوكمة الرقمية تمثل مجالًا خصبًا للبحث والتطوير، لما لها من أهمية متزايدة في دعم مسارات التنمية المستدامة، لاسيما في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم.

وانطلاقًا من ذلك، يمكن التوصية بتوسيع آفاق البحث في هذا المجال من خلال التركيز على عدد من المسارات المستقبلية، من أبرزها:

1. تحليل دور الذكاء الاصطناعي وتقنيات البيانات الضخمة في تعزيز الحوكمة الرقمية.
2. دراسة تأثير البنية التحتية الرقمية على كفاءة تطبيق الحوكمة الرقمية.
3. قياس أثر الحوكمة الرقمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاعات الحيوية.
4. دراسة العلاقة بين التحول الرقمي وبناء الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: مراجع بالغة العربية

1. الكتب

– جريو محمد الأمين، دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020.

– خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014م. عادل غزال، المكتبات ومراكز المعلومات في ظل التنمية المستدامة 2030، Face Library، الجزائر، 2019.

– عادل غزال، المكتبات ومراكز المعلومات في ظل التنمية المستدامة 2030، Face Library، الجزائر، 2019.

– عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011.

– علي سعد عمران، التربية البيئية والتنمية المستدامة بين السياسات الاقتصادية للدول والتحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية للمشكلات البيئية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2021.

– كريم عادل عبيد، استراتيجيات الحكومة الرقمية وتطبيقاتها الذكية، ج: 01، ط: 01، دار البيان، ليبيا، 2022.

– نسيسة فاطمة الزهراء وآخرون، الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ط: 01، دار ألفا للوثائق، الجزائر، 2019.

– وهيبة بوربعين، التنمية المستدامة ونمذجة ظاهرة الفقر، دار الأيام، عمان، 2020.

– يوتشي تشن، إدارة الحكومة الرقمية القضايا، والتحديات، والحلول ت.ر: جعفر بن أحمد عبد الكريم العلوان، معهد الإدارة العامة، 2020.

2. الرسائل الأكاديمية والأطروحات

– ليث حمدي عبد الله الطالب، خصائص التنمية المستدامة ومقومات استمراريتها، عرض تقديمي، متاح على الرابط: https://doi.org/10.13140/RG.2.2.18431.18082، تاريخ الاطلاع: 2025/05/17، على الساعة: 16:06.

– تركية بن سليمان بن ناصر السيابية، أثر الحوكمة الإلكترونية والنضج الرقمي على أداء المؤسسات الحكومية بسلطنة عمان، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة االعمال بكلية إدارة الأعمال في جامعة الشرقية، عمان، 2022.

قائمة المصادر والمراجع

3.المجلات

- إلياس سي الناصر، دور التكنولوجيا الحديثة للاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد:07، العدد:02، 2020.
- أماني أحمد وهبه، التحول الرقمي وعلاقته بالحوكمة الرقمية والتقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد: 05، العدد: 02، 2023.
- بايزيد علي، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها ومؤشرات قياسها "حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد:06، العدد:02، 2022.
- بوسعدية رؤوف، أثر الحكومة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد: 05، العدد: 01، 2022.
- بوفاتح بلقاسم وقطاف عبد القادر، دور الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة المملكة العربية السعودية (2020-2024)، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص لملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، 2021.
- بولغيب وليد، الحوكمة الرقمية كدعامة أساسية لتعزيز ممارسات الحوكمة الشركات خلال جائحة كورونا وما بعدها (دراسة حالة شركة تويوتا)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد:07، العدد: 01، 2022.
- حازم ساسي، أهداف وأبعاد التنمية المستدامة: التداخل والتأثير، المجلة الدولية للتراث في الثورة والتمويل الإسلامي، المجلد: 02، العدد:02، 2021.
- حمدي جليلة إيمان، دور الحكومة الرقمية في إنجاح وتفعيل التحول الرقمي -نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة-، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 05، العدد: 03، 2023م.
- رمزي مبارك طروانة وسحر محمد طروانة، دور استراتيجيات التحول الرقمي للحوكمة في تعزيز الريادة الرقمية في جامعة الشرق الأوسط من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد: 43، العدد: 01، 2023م.
- طه طه شومان وآخرون، الحوكمة الرقمية ودورها في تحقيق الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في جامعة مطروح، مجلة مطروح للعلوم التربوية والنفسية، المجلد: 04، العدد: 06، 2023م، ص 555.

قائمة المصادر والمراجع

- عاهد عبد القادر أبو عطا وعلاء سعيد عبد الفتاح حمدونة، الحوكمة الرقمية ودورها في تطوير الأداء المؤسسي للجامعات الفلسطينية العاملة بالمحافظات الجنوبية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مجلد: 43، العدد: 01، 2023م.
- عباس المفرج الفحل، التنمية المستدامة (أبعادها، قياسها، خصائصها، مقوماتها ومعوقاتها)، مجلة دراسات البصرة، العدد:48، 2023م.
- العربي حجام وسميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد: 06، العدد: 02، 2019م.
- كريمة محمد الصغير محمد، أهمية الحوكمة الرقمية في مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، المجلد: 09، العدد: 18، ج: 01، 2023م.

4. الملتقيات والمؤتمرات العلمية

- بوعتلي محمد، دور الحكومة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: قراءة في تجربة المملكة العربية السعودية من خلال هيئة الحكومة الرقمية، أبحاث الملتقى الوطني حول جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الالكترونية في المؤسسة الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، 08-09 نوفمبر 2023.

5. التقارير والدوريات

- أحمد صلاح محمد طه وآخرون، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التجارب الدولية "دراسة حالة، مصر"، المركز الديمقراطي العربي، 2018، متاح على الرابط: http://www.democraticac.de، تاريخ الاطلاع: 2025/03/17، على الساعة: 12:00.
- بلال عقل الصنديد، الحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة: تفاعل وتكامل، الجريدة الكويتية، https://www.aljarida.com، تاريخ الاطلاع: 2025/03/10، على الساعة: 10:45.
- مركز أبو ظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، ص ص 06.05. تم الاسترجاع من: https://arabgovernance.net.pdf، تاريخ الاطلاع: 2025/04/22، على الساعة: 08:45.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا 2019)، آفاق تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنطقة العربية، ص 18. متاح على الرابط: https://www.unscwa.org.pdf.
- تقرير الأمم المتحدة ESCWA ، 2024، مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية و النقالة GEMS-2024، ص 21.

قائمة المصادر والمراجع

ثانيا: مراجع بالغة الأجنبية

-Lubis, Sandi, Eko Priyo Purnomo, Jamaluddin Ahmad Lado, and Chin-Fu Hung. "Electronic Governance in Advancing Sustainable Development Goals through Systematic Literature Review." Discover Global Society vol: 02, no: 77, 2024, p05. https://doi.org/10.1007/s44282-024-00102-3

ثالثا: مراجع الأنترنت

- لاتحاد الدولي للاتصالات، التقنيات الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، متاح على الرابط: https://www.itu.int، تاريخ الاطلاع:2025/04/01، على الساعة: 12:00.

- أمينة صحراوي، 05 منصات جديدة وزارة التعليم العالي تبسط "نفوذها" رقميا، الجزائر الجديدة، متاح على الرابط: http://www.aldjazairaldjadida.dz، تاريخ الاطلاع: 2025/05/14. على الساعة: 23:03.

- أهمية الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، مجلس تك، https://site.majles.tech، تاريخ الاطلاع: 2025/04/19، على الساعة: 18:45.

- تفاصيل تقدم مصر 8 مراكز في "مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية"2024، أهل مصر، متاح على الرابط:https://ahlmasrnews.com ، تاريخ الاطلاع: 2025/04/12، على الساعة: 10:00.

- التقاضي الإلكتروني" بوابو تحقيق العدالة الناجزة، وخبراء: نقلة نوعية في محاكم مصر، بوابة الأهرام، متاح على الرابط:
https://gate.ahram.org.eg/News/2569928.aspx?utm_source=chatgpt.com،
تاريخ الاطلاع: 2025/05/21على الساعة: 13:40.

- تقديم طلب صلح جديد إلكتروني، المنصة الوطنية للخدمات الحكومية، متاح على الرابط: https://moj.gov.sa، تاريخ الاطلاع: 2025/05/10على الساعة: 15:0.

- تطبيق كورونا مصر 2022: كل ما تريد أن تعرفه عن اطمئن، wego، متاح على الرابط: https://rahhal.wego.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21على الساعة: 11:21.

- خبرة" منصة رقمية تربط المحاكم بالخبراء لتسهيل إجراءات التقاضي، وزارة العدل، متاح على الرابط: https://www.mog.gov.sa، تاريخ الاطلاع: 2025/05/20، على الساعة: 14:10.

- خدمات متكاملة للطلاب ... تعرف على المنصات التعليم المختلفة، اليوم السابع، متاح على الرابط: http://www.youm7.com، تاريخ الاطلاع: 2025/04/20على الساعة: 19:10.

قائمة المصادر والمراجع

- خطة 2024 "الرعاية الصحية": إنشاء أول مستشفى افتراضي لتوفير الرعاية عن بعد، مصراوي، متاح على الرابط: https://www.masrawy.com/، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21، على الساعة: 13:26.

- سارة محمد الشماس، الحوكمة الرقمية رافعة نحو التنمية المستدامة في التعليم العالي الفلسطيني، https://www.alquds.com، 2025/02/09، 18:12.

- السعودية الرابعة عالمياً في الخدمات الحكومية 2024، موقع حكومي رسمي تابع لحكومة المملكة العربية السعودية، متاح على الرابط: https://dga.gov.sa، تاريخ الاطلاع: 2025/04/19، على الساعة: 15:00.

- عبد القادر بن خالد، مؤشر الحكومة الإلكترونية عمل كبير ينتظر الجزائر، الأوراس، متاح على الرابط: https://www.awras.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/16، على الساعة: 22:23.

- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يطلق منصة رقمية لفائدة الطلبة الدوليين الراغبين في الدراسة بالجزائر، متاح على الرابط: http://www.mesrs.dz، 2025/04/19، على الساعة: 11: O9h.

- منصة الكترونية جديدة تضع خدمات "الصحة" في متناول يدك، تليجراف مصر، متاح على الخط: https://www.egypttelegraph.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21، على الساعة: 11:34.

- منصة روضتي محتوي تعليمي رقمي مشوق للصغار وتفاعلي خلال رحلة التعلم، وزارة التعليم، متاح على الرابط: http://www.moe.gov.sa، تاريخ الاطلاع:2025/05/10، على الساعة: 14:00.

- منصة نفيس في السعودية: تقنية رائدة لتحسين الخدمات الصحية والتأمين في ظل التحول الرقمي http://rahhal.wego.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/05، على الساعة: 09:29.

- منصة عدالة رقمية" لأول مرة في مصر، تعاون بين وزارة العدل ولينك ديفيلوبمنت ومايكروسوفت لرقمنة المحاكم الاقتصادية بهدف تحقيق العدالة الناجزة وتشجيع الاستثمار، Microsof، متاح على الرابط: https://news.microsoft.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21، على الساعة: 14:00.

- مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة GEMS-2024، 2025، ص 09، متاح على الرابط: https://www.unescwa.org.pdf، تاريخ الاطلاع: 2025/05/15، على الساعة: 19:00

- وزارة العدل تطلق منصة المركز القومي للدراسات القضائية "أكاديمية القضاة" بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ومشروع "أضواء"، الموقع الرسمي لوزارة العدل المصرية، متاح على الرابط: https://moj.gov.eg، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21، على الساعة: 12:19.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الحوكمة الرقمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التركيز على الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم التنمية المستدامة. وقد تم تسليط الضوء على تجارب ثلاث دول عربية رائدة في هذا المجال، وهي: المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية.

أظهرت الدراسة أن الحوكمة الرقمية تسهم بشكل فعال في تعزيز الشفافية، وترسيخ مبادئ المساءلة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، مما ينعكس إيجابًا على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. كما بينت الدراسة أن المشاريع الرقمية في الدول محل التحليل أدت إلى تحسين جودة الخدمات في قطاعات حيوية مثل الصحة، التعليم، والعدل، من خلال تطوير منصات رقمية ذكية تركز على تيسير الوصول إلى الخدمات ورفع جودة حياة المواطنين.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرقمية، أهداف التنمية المستدامة 2030، البنية التحتية الرقمية.

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between digital governance and the achievement of the Sustainable Development Goals (SDGs), by focusing on the role of information and communication technologies (ICT) in supporting sustainable development. The research highlights the experiences of three leading Arab countries in this field: the Kingdom of Saudi Arabia, the Arab Republic of Egypt, and the People's Democratic Republic of Algeria.

The study demonstrates that digital governance effectively contributes to enhancing transparency, reinforcing accountability, and improving resource efficiency, all of which positively impact the achievement of several SDGs. Furthermore, it shows that digital initiatives in the countries under study have led to improved service quality in vital sectors such as health, education, and justice, through the development of smart digital platforms aimed at facilitating access to services and enhancing citizens' quality of life.

Keywords: Digital Governance, 2030 Sustainable Development Goals, Digital Infrastructure.